A

ويبـــو

WO/GA/36/9
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٨/٨/١٥

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

الجمعية العامة للويبو

الدورة السادسة والثلاثون (الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة)

جنيف، من ٢٢ إلى ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨

تقارير الاجتماع السابع والثامن والتاسع
للجنة الويبو للتدقيق

وثيقة من إعداد الأمانة

١- عقدت لجنة الويبو للتدقيق اجتماعاتها السابعة والثامنة والتاسعة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ وفبراير/شباط ٢٠٠٨ ومايو/أيار ٢٠٠٨. وترد تقارير هذه الاجتماعات في ملحق هذه الوثيقة.

٢- *إن الجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علماً بتقارير الاجتماع السابع والثامن والتاسع للجنة الويبو للتدقيق.*

[يلي ذلك الملحق]

ATTACHMENT

الملحق

A

ويبـــو

WO/AC/9/2

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٨/٥/٣٠

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة الويبو للتدقيق

الاجتماع التاسع

جنيف، من ١٩ إلى ٢٢ مايو/أيار ٢٠٠٨

التقرير

الذي اعتمدته لجنة الويبو للتدقيق

الفهرس

الفقرات

مقدمة ..... ١ إلى ٥

جدول الأعمال

البند الأول: التدقيق الداخلي والرقابة ..... ٦ إلى ١٧

ألف – عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة ..... ٦ إلى ٩

باء – تقرير التدقيق الداخلي عن المشتريات ..... ١٠ إلى ١٣

جيم – تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة ..... ١٤ إلى ١٧

البند ٢: التقييم الشامل ..... ١٨ إلى ٣٤

ألف – برنامج التحسينات المؤسسية..... ٢١ إلى ٢٥
باء – استراتيجية الموارد البشرية..... ٢٦ إلى ٢٩
جيم – النظام المالي الجديد ولائحته..... ٣٠ إلى ٣٢
دال – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ..... ٣٣ إلى ٣٤

البند ٣: مشروع البناء الجديد ..... ٣٥ إلى ٣٨

البند ٤: مسائل أخرى ..... ٣٩ إلى ٤٦

ألف – عروض توضيحية ..... ٣٩ إلى ٤٠
باء – العلاقات بين الموظفين والإدارة ..... ٤١ إلى ٤٢
جيم – البيان المالي لفترة السنتين المؤرخ
٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ ..... ٤٣ إلى ٤٤
دال – الاجتماع المقبل ..... ٤٥ إلى ٤٦

المرفق الأول: جدول الأعمال الذي اعتمدته اللجنة
المرفق الثاني: قائمة المختصرات

مقدمة

١- انعقد الاجتماع التاسع عشر للجنة الويبو للتدقيق الداخلي (والمشار إليها في ما يلي بكلمة "اللجنة") في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ مايو/أيار ٢٠٠٨. وحضر الاجتماع السادة خليل عيسى عثمان (الرئيس) وبيتر زيفنبرغن (نائب الرئيس) وجيفري دراج وغونغ يالين وجورج حداد وأكوتي جونسون وأكيم أولاديليه وإيغور شيرباك وجيان بييرو روز.

٢- واعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال (المرفق الأول).

٣- وأطلع الرئيس اللجنة على أعمال الجمعيات الرابعة والأربعين للدول الأعضاء في الويبو، المنعقدة في ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٨، التي اعتمدت اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤- وأطلع الرئيس اللجنة أيضاً على أعمال الدورة الثامنة والخمسين (الدورة الاستثنائية العشرين) للجنة الويبو للتنسيق، المنعقدة في ١٣ مايو/أيار ٢٠٠٨، لاختيار مرشح لمنصب المدير العام، التي تم فيها اختيار السيد فرانسيس غوري (أستراليا) مديراً عاما منتخبا.

٥- والتقت اللجنة مع السيد فرانسيس غوري، نائب المدير العام والمدير العام المنتخب، نزولاً عند طلبه.

البند الأول من جدول الأعمال

التدقيق الداخلي والرقابة

ألف - <u>عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة</u>

٦- حصلت اللجنة على الوثائق التالية:

- مذكرة من الرئيس مرفوعة إلى السيد ترين بتاريخ ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٨ بشأن الاجتماع التاسع للجنة؛
- و"تقرير فصلي موجز عن أنشطة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة ووضعها، في يناير/كانون الثاني-مارس/آذار ٢٠٠٨"، بتاريخ ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٨ أعده السيد ترين، ومذكرة مرفقة به، بتاريخ ٥ مايو/أيار ٢٠٠٨؛
- ومذكرة من السيد ترين مرفوعة إلى المدير العام، بتاريخ ١٥ مايو/أيار ٢٠٠٨ بشأن "سياسة التحقيق"؛
- ومذكرة من السيد ترين مرفوعة إلى المدير العام، بتاريخ ١٥ مايو/أيار ٢٠٠٨ بشأن "خطة التحقيق لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة، النصف الثاني من سنة ٢٠٠٨"؛
- ومذكرة من السيدة ويل-غتمان مرفوعة إلى السيد ترين بتاريخ ١٥ مايو/أيار ٢٠٠٨ بشأن "التقرير الفصلي الموجز عن أنشطة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة ووضعها: من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار ٢٠٠٨"؛

- ومذكرة من السيد ترين إلى الرئيس، بتاريخ ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ بشأن "تقرير لجنة الويبو للتدقيق عن اجتماعها السابع" (صدر لأول مرة للاجتماع الثامن للجنة).

٧- وحصلت اللجنة على مزيد من المعلومات والشروح من موظفين من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة هم السيد نيك ترين، مدير الشعبة، والسيد تونكاي إفنديوغلو، مدقق داخلي رئيسي، والسيدة جوان كونرز، المسؤولة الرئيسية عن التحقيق، والسيدة جوليا ديل كارمن فلورس مارفيتان، مسؤولة رئيسية عن التقييم، والسيدة سيلفيا نونيس جيوردانو، سكرتيرة.

٨- الملاحظات:

(أ) فيما يتعلق بتعيين موظفين في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة، أحاطت اللجنة علماً بتولي مسؤوليْن عن التحقيق والتقييم منصبيهما؛ وأن إجراء تعيين مسؤول للتقييم لا يزال جاريا؛ وأنه تم تحديد وظيفة ثابتة لمدقق داخلي ثان للحسابات في الميزانية العادية. وأحاطت اللجنة علما كذلك باعتماد الدول الأعضاء اقتراح المدير العام المتعلق بزيادة إجمالية نسبتها ٩٢٪ لموارد شعبة التدقيق الداخلي (بما في ذلك وظيفتان جديدتان)، خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقارنة بالميزانية الأصلية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وعليه، فقد تحسنت حالة التوظيف في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة.

(ب) ولاحظت اللجنة أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة لم تضمن التوازن بين الأنشطة الرئيسية والأنشطة غير الرئيسية بل انخرطت في أنشطة خارج وظيفتها الرقابية، منها وضع نظام للأخلاقيات المهنية (الذي تدخل مسؤوليته في إطار اختصاصات مكتب المستشار القانوني وإدارة الموارد البشرية، وعملية إعداد تقرير أداء البرنامج برمتها (التي ينبغي أن يضطلع مكتب التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات بالدور القيادي فيها).

(ج) وفيما يتعلق بإعداد خطة لبرنامج شعبة التدقيق الداخلي والرقابة وأنشطة الشعبة لغاية الآن، فلا تشاطر اللجنة وجهة نظر مدير الشعبة بأنه لم يكن في وسعه إعداد خطة أو الشروع في بعض الأنشطة بسبب ندرة الموظفين. ويتحمل مدير الشعبة، في ما ترى اللجنة، منذ أن تولى منصبه في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧، مسؤولية خاصة في ضمان الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد البشرية والمالية المتاحة للشعبة وفي وضع خطة معززة لبرنامج الشعبة في إطار نظام داخلي للمراقبة في الويبو.

(د) ولاحظت اللجنة أيضاً أن المنظمة لا تزال تفتقر إلى نظام ملائم للمراقبة الداخلية وأن هذه القضية لا تُعالج حالياً في إطار برنامج التحسينات المؤسسية. والحاجة ملحة إلى وضع نظام للمراقبة الداخلية في الويبو، مع اعتماد مقاربة شمولية تأخذ في الحسبان الإدارة الرشيدة وأخلاقيات المهنة وحسن الإدارة والتدبير والتنظيم ودراسة المخاطر والرصد والمساءلة والامتثال. وترى اللجنة أن هذا الفراغ يعرض المنظمة للخطر وأنها ستعود إلى هذه المسألة في اجتماعها المقبل. وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بمعايير المراقبة الداخلية في القطاع العام للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (http//intosai.connexcc-hosting.net/blueline/upload/lguicspubsece.pdf).

٩- التوصيات

(أ) في ما يتعلق بالتوظيف، ينبغي لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة، بالتشاور مع المراقب ومدير إدارة الموارد البشرية، أن يضمن إنشاء الوظائف المرصود لها في ميزانية الشعبة بالكامل، بما فيها تعيين مدقق ثان.

(ب) وفي ما يتعلق بموارد شعبة التدقيق الداخلي والرقابة وأنشطتها:

"١" ينبغي أن تكرس الشعبة مواردها لوظائف الرقابة الرئيسية؛

"٢" وينبغي أن تدخل مسؤولية وضع نظام لأخلاقيات المهنة في إطار اختصاصات مكتب المستشار القانوني وإدارة الموارد البشرية؛

"٣" وينبغي إسناد مسؤولية التقرير عن أداء البرنامج إلى مكتب التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات؛

"٤" وينبغي لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة أن ترفع إلى اللجنة تقريراً عن استخدام الموارد في اجتماعها المقبل في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٨ (انظر الفقرتين الفرعيتين ٨(أ) و(ب) أعلاه).

(ج) وتحث اللجنة مدير الشعبة، مذكرةً بالتوصية التي سبق وأن تقدمت بها في اجتماعها السابع المعقود في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ (الفقرة ١٠(ج) من الوثيقة WO/AC/7/2)، على إعداد صيغة معدلة لخطة برنامج الشعبة تتناول ولاية الشعبة بكاملها، ورفع الخطة إلى اللجنة في اجتماعها المقبل في أغسطس/آب ٢٠٠٨.

(د) وينبغي أن تشرع الأمانة فوراً في العمل على تحديد ووضع نظام ملائم للمراقبة الداخلية للويبو في إطار برنامج التحسينات المؤسسية وتقدم للجنة تقريراً مرحليا في اجتماعها المقبل في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٨. (انظر أيضا الفقرة ٢٥(هـ) أدناه).

باء - تقرير التدقيق الداخلي عن المشتريات

١٠- حصلت اللجنة على الوثيقة التالية:

IAOD/IA/01/2007: "التقرير النهائي عن التدقيق: استعراض نظام المشتريات والإجراءات المتعلقة بها"، بتاريخ ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، من إعداد شعبة التدقيق الداخلي والرقابة.

١١- وتلقت اللجنة مزيداً من المعلومات والشروح من السيد نيك ترين، مدير الشعبة، والسيد إفنديوغلو، مدقق داخلي رئيسي في الشعبة ومن السيد خاييم سفيلا، مدير شعبة المشتريات والعقود.

١٢- الملاحظات:

(أ) أحاطت اللجنة علما مع التقدير بتقرير التدقيق الداخلي عن المشتريات، وترى أنه يتضمن عدداً من التوصيات القيمة المتعلقة بزيادة درجة الفعالية وإمكانية المساءلة والشفافية في إجراء المشتريات. وأحاطت اللجنة علما أيضاً بأن لجنة استعراض العقود

أُعيد تكوينها، نتيجة للتقرير، مما يضمن التحقق والموازنة والتمييز الضروري للواجبات. غير أن شعبة المشتريات والعقود لم تعمل بعد بعديد من التوصيات التي كانت اللجنة تعتبرها مفيدة ولم تقبلها.

(ب) ولاحظت اللجنة أيضاً في موقع الويبو الإلكتروني ما يلي:

"١" أن إشعارات الشراء وصفحات الشراء لا تظهر فوراً، بخلاف الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة؛

"٢" وأن العقود لا تنشر إلا لمدة أسبوعين؛

"٣" وأن مدونة أخلاقيات المهنة النافذة لموظفي المشتريات والإجراءات المتعلقة بالمشتريات وإحصائياتها لم تنشر، بخلاف ما يظهر على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة.

١٣- التوصيات:

(أ) ينبغي أن يستعرض نائب المدير العام لقطاع الشؤون العامة والإدارة، مرة أخرى، مع كل من مدير شعبة المشتريات والعقود ومدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة، حالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير ويقدم تقريراً مرحليا إلى اللجنة في اجتماعها المقبل في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٨.

(ب) وينبغي النظر في ما يلي:

"١" تعديل موقع الويبو الإلكتروني لكي تتجلى فيه إشعارات الشراء وصفحات الشراء بوضوح أكبر؛

"٢" وتمديد مدة نشر العقود؛

"٣" ونشر ما يلي في كل من صفحات المشتريات والموقع الإلكتروني الخارجي والداخلي للويبو:

- مدونة أخلاقيات المهنة النافذة في مجال المشتريات، بالنسبة للموظفين والبائعين (بانتظار إصدار مدونة لأخلاقيات المهنة للمنظمة ستتضمن حتماً مبادئ الشراء)؛
- والإجراءات النافذة للمشتريات، التي يجب تحديثها حسب الاقتضاء؛
- وإحصائيات المشتريات.

"٤" وأن ترفع شعبة التدقيق الداخلي والرقابة تقريراً إلى اللجنة عن المسائل الثلاث سالفة الذكر في اجتماعها المقبل في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٨.

جيم - تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة

١٤- حصلت اللجنة على الوثائق التالية:

- مذكرة من السيد ترين إلى الرئيس، بتاريخ ١٤ مايو/أيار ٢٠٠٨ بشأن "متابعة التوصيات المتعلقة بالرقابة"؛
- ومذكرة من السيد ترين إلى المسؤولين في الويبو، بتاريخ ٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٨ بشأن "قائمة التوصيات المتعلقة بالرقابة مع حالة التنفيذ"؛
- و"الجزء الأول: قائمة توصيات الويبو المتعلقة بالرقابة مع حالة التنفيذ"؛
- و"الجزء الثاني: قائمة توصيات الويبو التي تم تنفيذها في ما يتعلق بالرقابة من سنة ٢٠٠٢ لسنة ٢٠٠٧"؛
- وإحصائيات حول حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة للفترة من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ إلى أبريل/نيسان ٢٠٠٨.

١٥- وحصلت اللجنة على مزيد من المعلومات والشروح من كل من السيد نيك ترين، مدير الشعبة، والسيد تونكاي إفنديوغلو، المدقق الداخلي الرئيسي في الشعبة.

١٦- الملاحظات:

(أ) تسلط قائمة الأعمال والردود على التوصيات المتعلقة بالرقابة الضوء على أن دور الرقابة، بوصفها أداة للإدارة تضمن الامتثال للقواعد والإجراءات الموضوعة وتحسين فعالية المنظمة، ليس مستوعبا في المنظمة ككل، على ما يبدو.

(ب) ورأت اللجنة أن المعلومات التي تتضمنها مختلف الوثائق المتعلقة بحالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة محدودة الفائدة لأغراض الرصد. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علماً بأن تقارير الجهات الخاضعة للتدقيق عن حالة تنفيذ توصيات الرقابة ظلت غامضة أو تعكس عدم إحراز تقدم في معالجة المشاكل التي تم تحديدها في التوصيات، أو كلا الأمرين معا.

(ج) وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء انخفاض معدل التنفيذ الإجمالي لتوصيات الرقابة. ورأت أن ذلك يدل على عدم تقدير الإدارة أهمية المراقبة الداخلية حق قدرها، كما هو مشار إليه في الفقرة الفرعية ١٦(أ) أعلاه.

١٧- التوصيات:

(أ) تذكّر اللجنة بتوصياتها السالفة التي تقدمت بها في تقرير كل من اجتماعها الخامس والسادس (الفقرة ١٨(و) من الوثيقة WO/AC/5/2 والفقرة ٢٨ من الوثيقة WO/AC/6/2) والتي تتعلق بضرورة اعتماد مقاييس للامتثال وضرورة بيان أعمال مدير الشعبة وتعليقاته في التقرير عن حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة.

(ب) وتذكّر اللجنة أيضاً بالتوصيات التي تقدمت بها في تقرير اجتماعها السابع (الفقرة ١٠(هـ) من الوثيقة WO/AC/7/2) والتي تنص على أن يقدم مدير الشعبة، بالشراكة مع المديرين المسؤولين، ضمانات بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة تنفيذا فعليا.

(ج) وتوصي اللجنة بالنظر في تعديل ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي أو إصدار تعميم داخلي لتحديد مسؤولية مديري البرامج ومساءلتهم ووضع الإجراءات في تنفيذ توصيات الرقابة لذلك الغرض.

(د) وتوصي اللجنة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة برفع تقرير إلى اللجنة عن الفقرات الفرعية ١٧(أ) و(ب) و(ج) أعلاه في اجتماعها المقبل في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٨.

البند ٢ من جدول الأعمال

التقييم الشامل

١٨- استعرضت اللجنة، في هذا البند من جدول الأعمال، برنامج التحسينات المؤسسية بوجه عام وكذلك المبادرات المرتبطة به (نظام تقييم الأداء ونظام الويبو المالي ولائحته). وأشارت اللجنة أيضا إلى مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٩- وحصلت اللجنة على الوثائق التالية من أمانة الويبو:

برنامج التحسينات المؤسسية

- رسالة من السيد بتي إلى الرئيس، بتاريخ ١٥ مايو/أيار ٢٠٠٨؛
- و"خريطة الطريق المعدلة – مايو/أيار ٢٠٠٨"؛
- و"هيكل الويبو التنظيمي حسب الأهداف الاستراتيجية"؛
- و"برنامج التحسينات المؤسسية – تقرير مرحلي عن التنفيذ".

النظام المالي الجديد ولائحته

- رسالة من السيدة غرافينيا إلى الرئيس، بتاريخ ٨ مايو/أيار ٢٠٠٨، مع مرفقات؛
- ورسالة من السيدة غرافينيا إلى الرئيس، بتاريخ ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨، مع مرفقات (المسألة الأولى: الاجتماع الثامن للجنة التدقيق (من ١٨ إلى ٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٨))؛
- ونظام الويبو المالي الجديد ولائحته، النافذ اعتباراً من الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٢٠- وحصلت اللجنة على مزيد من المعلومات شفهيا من السيد بتي، نائب المدير العام ورئيس لجنة برنامج التحسينات المؤسسية ومن أعضاء اللجنة المذكورة.

ألف - برنامج التحسينات المؤسسية

معلومات أساسية:

٢١- اعتمدت الجمعية العامة للويبو في دورتها الرابعة والثلاثين (الدورة العادية الثامنة عشرة) (من ٢٥ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧) توصيات اللجنة (الفقرة ٣٤ من الوثيقة WO/GA/34/16) التي تقدمت بها في اجتماعها السادس (الفقرة ٢٤ من الوثيقة WO/AC/6/2) ألا وهي:

"(أ) أن تضع الأمانة برنامجاً شاملاً متكاملاً للتحسينات المؤسسية وفق الخطوط والأولويات الموصى بها في التقرير النهائي للتقييم الشامل وكما أقرت الأمانة بذلك في تقريرها (الوثيقة WO/GA/34/12). ولأن هذا البرنامج لن يكون معقدا فقط بل يرجح أن يمتد العمل فيه على عدد من السنوات، فإنه يتعين تصميمه على أساس جملة من المعايير ليصبح مفصلا وقابلا للقياس وسهل البلوغ وواقعيا ومحترما للمهل ومتسقا؛

(ب) ويتعين على الأمانة أن تعد خريطة طريق لتنفيذ البرنامج تبين فيها المتطلبات من حيث التنظيم والموارد. ويتعين أن تفحص اللجنة هذه الخريطة في اجتماعها المقرر عقده في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧؛"

٢٢- وقامت اللجنة في اجتماعها السابع (الوثيقة WO/AC/7/2) بما يلي:

(أ) ركزت اللجنة على أنه لا يمكن الشروع في برنامج شامل ناجح للتحسينات في المنظمة إلا بضمان ما يلي، من بين أمور أخرى: الالتزام الكامل من قبل الإدارة والموظفين؛ ورسم هيكل شامل لأعمال المنظمة وتوضيح علاقات العمل بين كافة وظائف الموظفين؛ وتوفير الموارد والكفاءات الضرورية؛

(ب) ورأت اللجنة أنه قد يكون من الصعوبة بمكان معالجة مختلف المبادرات التي تقدمت بها لجنة برنامج التحسينات المؤسسية، في آن واحد؛ وأن الأساليب التحليلية والنقدية الملائمة لترتيب المبادرات حسب الأولويات يُتوقع أن تكون جزءا من إعداد خريطة الطريق؛ وينبغي أن تخوَّل لجنة برنامج التحسينات المؤسسية بالكفاءات اللازمة؛

(ج) وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بأن كبار المسؤولين في الأمانة ظلوا يعلنون بأن نطاق التخطيط للبرنامج المتكامل للتحسينات في المنظمة مقيد بعاملين رئيسيين هما: عدم موافقة الدول الأعضاء على البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ والفترة الانتقالية الفاصلة عن تعيين المدير العام الجديد؛

(د) ولم تقتنع اللجنة تماماً بهذين العاملين ولا تزال توصي الأمانة ببذل ما في وسعها من جهود لتنفيذ قرار الجمعية العامة؛

(هـ) وطلبت اللجنة إحراز تقدم في كل واحدة من مختلف المبادرات، بما فيها نظام تقييم الأداء والنظام المالي ولائحته وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والتخطيط للموارد المؤسسية وغير ذلك، والربط بين جميع المبادرات.

٢٣- وفهمت اللجنة من الاجتماع الإعلامي للدول الأعضاء، المنعقد في ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨ حول التقدم المحرز في البرنامج المتكامل للتحسينات في المنظمة وحول التقييم الشامل أن الدول الأعضاء تتوقع من الأمانة أن تنفذ القرار الذي اتخذته في الجمعية العامة للويبو (الفقرة ٣٤ من الوثيقة WO/GA/34/16).

٢٤- الملاحظات:

(أ) لاحظت اللجنة أن قرار الجمعية العامة المشار إليه أعلاه لم يُنفذ بعد.

(ب) ورأت اللجنة أنه ليس من دليل كاف على إحراز تقدم في مختلف عناصر برنامج التحسينات المؤسسية عدا النظام المالي ولائحته، وليس هناك ما يبين وضع المبادرات السالفة الذكر في قائمة الأولويات أو الربط بينها في إطار برنامج متكامل.

(ج) وأخبرت الأمانة اللجنة بأنه لا يمكن توفير محاضر الاجتماع الإعلامي المنعقد في ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨، كما التمسته اللجنة في تقرير اجتماعها الثامن (الفقرة ١٣(أ) من الوثيقة WO/AC/8/2)، لأسباب قانونية. وأُخبرت اللجنة بأن ذلك دفعها إلى التماس موافقة الدول الأعضاء على إعداد ملخص للاجتماع وتوزيعه. وعلاوة على ذلك، لم يكن في استطاعة الأمانة أن تقدم تواريخ نهائية للاجتماع الإعلامي المقبل للدول الأعضاء.

(د) وأحاطت اللجنة علماً بأن الهيكل التنظيمي للويبو حسب الأهداف الاستراتيجية الذي تم توزيعه على الدول الأعضاء في ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٨:

"١" يتضمن، لأغراض الشفافية، العدد الكامل للعاملين في المنظمة في فبراير/شباط ٢٠٠٨، بمن فيهم المتدربون والخبراء الاستشاريون والموظفون المؤقتون؛

"٢" ولا يحدد الوظائف والمسؤوليات والمساءلة في الأطر العديدة التي تظهر تحت مختلف الإدارات والشعب. وعليه، فإن تدرّج سلطات مختلف وحدات المنظمة والروابط القائمة بينها غير واضح، مما يحد من فائدة العملية باعتبارها أداة للإدارة ووسيلة للمراقبة الداخلية.

(هـ) وأخبرت لجنة برنامج التحسينات المؤسسية اللجنة بأن إجراء تقييم شامل لملاءمة موارد الويبو الحالية، من حيث توزيع الموظفين ووظائفهم وكفاءاتهم ومهاراتهم والترتيبات التعاقدية والتمويل وفق الخطوط الموصى بها في التقرير النهائي للتقييم الشامل عن التقييم الشامل والتي أقرتها الجمعية العامة، قد يتطلب درجة من المهارات وقدرة لا يمكن لأمانة الويبو توفيرهما استناداً إلى مواردها الداخلية.

٢٥- التوصيات:

(أ) تذكّر اللجنة بتوصياتها السابقة بشأن تنفيذ برنامج متكامل للتحسينات المؤسسية وخريطة طريق للتنفيذ، كما قررت الجمعية العامة (الفقرة ٢٤ من الوثيقة WO/GA/34/16).

(ب) وتوصي اللجنة لجنة برنامج التحسينات المؤسسية بأن تولي اهتماماً عاجلاً لإعداد خطة موحدة متكاملة تشمل مختلف المبادرات الجارية في هذا الصدد. وتذكّر اللجنة بتوصيتها السابقة بشأن دعم هذه الخطة بنظام يسهل التكامل والتخطيط والرصد، تقوم بوضعه شعبة تكنولوجيا المعلومات (انظر الفقرة ٢٧(ب) من الوثيقة WO/AC/8/2).

(ج) وتلتمس اللجنة من الأمانة أن تواصل إعداد ملخص لمناقشات الاجتماع الإعلامي المعقود في ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨ ووضع تاريخ للاجتماع الإعلامي المقبل.

(د) وفي ما يتعلق بالهيكل التنظيمي للويبو حسب الأهداف الاستراتيجية، الموزع على الدول الأعضاء في ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٨، توصي اللجنة بما يلي:

"١" مراعاة ما يلي في العمل المقبل بشأن تحسين الهيكل التنظيمي:

- ربطه بأهداف كل واحد من البرامج واستراتيجياته، كما ورد في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
- وإعداد قائمة مستقلة لعدد الوظائف الثابتة التي تغطيها الميزانية العادية والوظائف المؤقتة الموافق عليها في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إلى جانب عدد الموظفين المرتبط بها؛
- وتحديد الوظائف من فئة المديرين (D1) و(D2)؛
- وتحديد الأفراد المتعاقدين مع المنظمة في ظل مختلف الترتيبات التعاقدية الممولة من موارد الميزانية العادية المخصصة لغير شؤون الموظفين وغيرها من ضروب التمويل، مثل الصناديق الاستئمانية؛

"٢" وينبغي للأمانة أن تعد هيكلاً تنظيمياً مكتملاً وفق الفقرة (د)"١" أعلاه.

(هـ) وينبغي أن ترفع لجنة التحسينات المؤسسية تقريراً آخر إلى اللجنة عن المسائل المذكورة أعلاه، يجب أن يتضمن عنصراً مرتبطاً بنظام المراقبة الداخلية (انظر الفقرة ٨(د)) استعدادا للاجتماع المزمع عقده في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٨.

باء - استراتيجية الموارد البشرية

٢٦- قدم السيد توليدو، مدير إدارة الموارد البشرية، للجنة عرضاً على الشاشة بشأن أربعة مشاريع هي: وضع سياسة جديدة للتدريب؛ والعمل التحضيري لاستهلال نظام تقييم الأداء؛ واستعراض لإجراءات التوظيف والممارسات المقترنة به، وضبط الاتفاقات التعاقدية الراهنة وفقا لأفضل الممارسات في الأمم المتحدة.

٢٧- وخلال المناقشات، استفسرت اللجنة عن تقدير الخطر بالنسبة لمشروع نظام تقييم الأداء ومدى وعي موظفي الويبو بمعايير السلوك للجنة الدولية للخدمة المدنية التي هي أساس أخلاقيات المهنة والنزاهة لموظفي الويبو.

٢٨- الملاحظات:

(أ) لم يكن في وسع اللجنة أن تتبين، استناداً إلى الوثائق والمناقشات، إحراز تقدم في مشروع نظام تقييم الأداء ولاحظت أنه لم يتم إعداد أي دراسة للمخاطر.

(ب) وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بأن من الصعب العثور على معايير السلوك للجنة الدولية للخدمة المدنية في شبكة الإنترانت.

٢٩- التوصيات:

(أ) ينبغي أن يقدَّم إلى اللجنة في اجتماعها المقبل في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٨ تقرير مفصل يبين بشكل ملموس التقدم المحرز في كافة المشاريع المرتبطة بالموارد البشرية؛

(ب) وينبغي إعداد دراسة للمخاطر في ما يتعلق بمشروع نظام تقييم الأداء وتقديمه إلى اللجنة في اجتماعها المقبل في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٨؛

(ج) وينبغي تحقيق مزيد من الوضوح في صفحة إدارة الموارد البشرية في موقع الويبو الإلكتروني الداخلي لمعايير السلوك التي أصدرتها اللجنة الدولية للخدمة المدنية في سنة ٢٠٠١ والمشار إليها في العديد من التعميمات الداخلية للويبو.

جيم - النظام المالي الجديد ولائحته

٣٠- قدمت السيدة غرافينيا، المديرة التنفيذية والمراقبة، للجنة عرضاً عن النظام المالي الجديد ولائحته.

٣١- الملاحظات:

أحاطت اللجنة علماً مع التقدير بالتقدم المحرز في تنفيذ النظام المالي الجديد ولائحته ووضوح الوثائق المقدمة إلى اللجنة.

٣٢- التوصيات:

توصي اللجنة، وفقاً للمادة باء٢(أ) من وثيقة اختصاصات لجنة التدقيق، بتزويد اللجنة بنسخ عن جميع التعميمات الداخلية وغيرها من الوثائق المعدَّة لتنفيذ النظام المالي الجديد ولائحته للعلم والاستعراض.

دال – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٣- الملاحظات:

(أ) أحاطت اللجنة علماً مع الأسف بأن التوصيات التي تقدمت بها قبل ستة أشهر في تقرير اجتماعها السابع (الفقرة ٢٠ من الوثيقة WO/AC/7/2) بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقيت حبراً على ورق رغم الالتماسات المحددة التي قدمتها اللجنة في اجتماعها الثامن في شهر فبراير/شباط ٢٠٠٨ (الفقرات ٢٥ و٢٦ و٢٧(أ) من الوثيقة WO/AC/8/2)).

(ب) وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الذي يحمل عنوان "التقييم الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التقرير النهائي – الصيغة ١-١"، الصادر في مايو/أيار ٢٠٠٧ والذي أعدته شركة سوجيتي (Sogeti)، وهي مؤسسة عملت بصفة خبير استشاري خارجي، وقررت اللجنة استعراض التقرير في اجتماعها المقبل.

٣٤- التوصيات:

(أ) يجب أن يرفع المسؤول الرئيسي عن تكنولوجيا المعلومات إلى اللجنة في اجتماعها المقبل في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٨، من خلال إدارته التنفيذية وبالتشاور مع مجلس تكنولوجيا المعلومات، تقريراً مرحليا في ما يتعلق بتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة في اجتماعها السابع (الفقرة ٢٠ من الوثيقة WO/AC/7/2).

(ب) ويجب أن يرفع الموظفون المسؤولون إلى اللجنة، في الوقت المناسب لاجتماعها المقبل في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٨، تقريرا عن التدابير المتخذة بعد تقديم التقرير عن "التقييم الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات في مايو/أيار ٢٠٠٧: التقرير النهائي – الصيغة ١-١".

البند ٣ من جدول الأعمال

مشروع البناء الجديد

٣٥- حصلت اللجنة على الوثائق التالية من أمانة الويبو:

التقرير المرحلي

التقرير المرحلي عن مشروع البناء الجديد، الذي أعده السيد بتي، رئيس لجنة البناء، والسيدة بوتيون، أمينة اللجنة، في مايو/أيار ٢٠٠٨.

المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية

رسالة من السيدة غرافينينا، بتاريخ ١٤ مايو/أيار ٢٠٠٨ مع المرفقات التالية:

- الجدول الأول: إسقاط التدفق النقدي لمدة مشروع البناء (من سنة ١٩٩٨ لسنة ٢٠١٢)؛

- والجدول الثاني: حالة موافقة الدول الأعضاء في الويبو على تمويل المشروع؛
- ومذكرة بعنوان "وقع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مشروع البناء الجديد".

العقد

الترجمة الإنكليزية للعقد محدد السعر للمقاول العام بين الويبو وشركة إمبلينيا (IMPLENIA).

ميثاق البناء الجديد

- ميثاق مشروع البناء الجديد، الصيغة ٧، من إعداد السيد بتي، رئيس اللجنة، والسيدة بوتيون، أمينة اللجنة، في ٥ مايو/أيار ٢٠٠٨؛
- وميثاق لمشروع البناء الجديد، يظهر ما تغير بين الصيغتين ٦ و٧، من إعداد السيد بتي والسيدة بوتيون، بتاريخ ٥ مايو/أيار ٢٠٠٨.

دراسة المخاطر

- دراسة الويبو للمخاطر في صيغتها المحدثة رقم ٧ (٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٨)؛
- ودراسة استطلاعية للمخاطر، في صيغتها المحدثة بتاريخ ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٨؛
- وإضافة إلى الدراسة الاستطلاعية للمخاطر لشهر أبريل/نيسان ٢٠٠٨.

تقريران استطلاعيان شهريان

تقريران استطلاعيان شهريان لشهري فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠٠٨.

٣٦- وحصلت اللجنة على مزيد من المعلومات والشروح شفهيا من الأشخاص التالية أسماؤهم: السيد بتي، نائب المدير العام ورئيس لجنة البناء؛ والسيدة بوتيون، أمينة اللجنة؛ والسيد جان-دانيال فير، المدير العام للمشاريع في شركة بوركهارت ("القيادة")؛ والسيدة غرافينيا، المديرة التنفيذية والمراقبة المالية؛ والسيد فافاتييه، مدير إدارة الشؤون المالية في مكتب المراقب.

٣٧- <u>الملاحظات</u>:

(أ) أُخبرت اللجنة بأن أعمال البناء قد بدأت في ٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٨ وأن المشروع قد انطلق بشكل يرضي كلا من لجنة البناء والفريق الداخلي المعني بمراقبة المشروع والقيادة.

(ب) وفي ما يتعلق بتمويل المشروع، أُخبرت اللجنة بأنه ليس من المرتقب سحب أموال من القرض المصرفي قبل الفصل الرابع من سنة ٢٠٠٨، وأنه ستتم المدفوعات في غضون ذلك، من الموارد النقدية الجارية للويبو.

(ج) أما من حيث حالة التمويل، فقد أُخبرت اللجنة بأن مبلغاً من مجموع ١٨,٩٢ مليون فرنك سويسري لا يزال ينتظر موافقة الدول الأعضاء. ولا يشمل هذا المبلغ ٧,٨٨ مليون فرنك سويسري من باب الاحتياط للمسائل الطارئة، كما أوصى به مراجع الحسابات الخارجي (الفقرة ٤٤ من الوثيقة A/43/INF/6). بيد أنه ليس هناك ما يشير، في هذه المرحلة، إلى ضرورة استخدام هذا الاحتياطي من الأموال. إلا أنه لا يزال السؤال مطروحاً عن مدى تمويل النفقات المرتبطة بالمشروع من الموارد الاحتياطية أو من القرض المصرفي. وكما ورد سابقاً في تقرير الاجتماع الثامن للجنة (الوثيقة WO/AC/8/2)، أكدت الأمانة أن استخدام الاحتياطيات لتمويل جزء من تكاليف البناء لا بد أن توصي به لجنة البرنامج والميزانية ثم توافق عليه جمعيات الدول الأعضاء في الويبو.

(د) ولا بد أيضاً من الموافقة على النفقات الأخرى المتعلقة بقيادة المشروع وخبير الويبو الاستشاري وسعر الفائدة على القرض المصرفي (وتموَّل هذه النفقات من موارد الميزانية العادية) للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

(هـ) وأحاطت اللجنة علماً عند استعراض إسقاطات التدفق النقدي بأنها مقدمة بالدرجة الأولى لبيان ما يرتقب من سحب الأموال من القرض المصرفي.

٣٨- التوصيات:

توصي اللجنة بتعديل إسقاط التدفق النقدي لمدة مشروع البناء الجديد لتحديد التمويل من (أ) احتياطيات الويبو؛ (ب) والميزانية العادية للويبو (ج) والقرض المصرفي.

البند ٤ من جدول الأعمال

مسائل أخرى

ألف - عروض توضيحية

٣٩- استفادت اللجنة من عروض توضيحية عن عمل قطاع المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وقدم السيد نارندرا سبهاروال، نائب المدير العام، عرضاً على الشاشة حول التقدم المحرز في هذا القطاع من أعمال الويبو تلته مناقشات.

٤٠- وقدم السيد شريف سعد الله، المدير التنفيذي لمكتب الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية، عرضاً آخر حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية.

باء - العلاقات بين الموظفين والإدارة

٤١- التقت اللجنة بالرئيس الجديد لمجلس جمعية الموظفين، السيد دنيز كروز. وأشار السيد كروز إلى عدد من المبادئ ذات أهمية خاصة بالنسبة لجمعية الموظفين، من بينها التشاور والحوار مع الإدارة وسيادة القانون وتطبيقه. وأشار السيد كروز أيضاً إلى عدد من الأولويات منها ما يلي: إعادة

التصنيف للوظائف؛ واستراتيجية تطوير الوظائف والمسارات المهنية؛ وتكوين لجان اختيار الموظفين الجدد؛ وحالة تمديد عقود الموظفين المؤقتين والخبراء الاستشاريين.

٤٢- وحضر الاجتماع مدير إدارة الموارد البشرية. وكان المدير قد التقى بالرئيس الجديد لجمعية الموظفين وأكد للجنة استمراره في التعاون مع الجمعية.

جيم - البيان المالي لفترة السنتين المؤرخ ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧

٤٣- أعدت على ما يبدو رسالة تبليغ إلى رئيس اللجنة من المدير العام مؤرخة في ٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٨ ومرفقة بالبيانات المالية لفترة السنتين المنصرمة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧. غير أن اللجنة لم تتسلم هذه الرسالة ولا البيانات المالية حتى يوم ٢٠ مايو/أيار ٢٠٠٨، واللجنة كانت قد استهلت دورتها. وبناء على ذلك، لم تعالج اللجنة هذه المسألة. وخلصت في مناقشاتها إلى أن من الواجب وضع نظام يرتدي طابعاً رسميا أكبر لإرسال الوثائق إليها.

٤٤- التوصيات:

(أ) ينبغي للأمانة أن تضع نظاما رسميا لإرسال الوثائق إلى اللجنة لتستعرضه اللجنة في اجتماعها المقبل في أغسطس/آب ٢٠٠٨.

(ب) وينبغي للأمانة أن تقدم البيان المالي وتقرير الإدارة المالية للجنة في اجتماعها المقبل في أغسطس/آب ٢٠٠٨.

دال - الاجتماع المقبل

٤٥- من المزمع عقد الاجتماع المقبل للجنة من ٢٥ إلى ٢٨ أغسطس/آب ٢٠٠٨، من باب مؤقت.

٤٦- ومن المرتقب أن يتضمن جدول أعمال الاجتماع ما يلي، على أن تتناول اللجنة هذه المسألة بمزيد من المناقشة:

١- استعراض عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة

٢- البيان المالي وتقرير الإدارة المالية

٣- التقييم الشامل

٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥- مشروع البناء الجديد

٦- مسائل أخرى

[يلي ذلك المرفق الأول]

المرفق الأول

A

ويبـــو

WO/AC/9/1
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٨/٥/١٩

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة الويبو للتدقيق

الاجتماع التاسع

جنيف، من ١٩ إلى ٢٢ مايو/أيار ٢٠٠٨

جدول الأعمال

الذي اعتمدته لجنة التدقيق الداخلي

١- استعراض عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة (بما في ذلك تقرير تدقيق المشتريات)

٢- التقييم الشامل

٣- مشروع البناء الجديد

٤- مسائل أخرى

[يلي ذلك المرفق الثاني]

ANNEX II

المرفق الثاني

قائمة المختصرات

ERP	Enterprise Resource Planning	التخطيط للموارد المؤسسية
FRR	Financial Regulations and Rules	النظام المالي ولائحته
HRMD	Human Resources Management Division	إدارة الموارد البشرية
IAOD	Internal Audit and Oversight Division	شعبة التدقيق الداخلي والرقابة
ICSC	International Civil Service Commission	اللجنة الدولية للخدمة المدنية
ICT	Information and Communication Technologies	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
OIP	Organizational Improvement Program	برنامج التحسينات المؤسسية
OIPC	Organizational Improvement Program Committee	لجنة برنامج التحسينات المؤسسية
PAS	Performance Appraisal System	نظام تقييم الأداء
PwC	PricewaterhouseCoopers	مؤسسة برايس–ووترهاوس–كوبرز

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]

A

ويبـــو

WO/AC/8/2
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٨/٢/٢٩

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة الويبو للتدقيق

الاجتماع الثامن

جنيف، من ١٨ إلى ٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٨

التقرير

الذي اعتمدته لجنة الويبو للتدقيق

قائمة المحتويات

الفقرات

مقدمة ..... ١ إلى ٤

بنود جدول الأعمال

البند ١: اجتماع مشترك مع رئيس الجمعية العامة للويبو ورئيسة لجنة الويبو للتنسيق ..... ٥ إلى ٧

البند ٢: اجتماع مع مراجع الحسابات الخارجي..... ٨

البند ٣: التقييم الشامل ..... ٩ إلى ٢٧

ألف – برنامج التحسينات المؤسسية..... ١٠ إلى ١٣

باء – نظام تقييم الأداء..... ١٤ إلى ١٦

جيم – النظام المالي ولائحته..... ١٧ إلى ١٩

دال – التخطيط للموارد المؤسسية ..... ٢٠ إلى ٢٤

هاء – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....٢٥ إلى ٢٧

البند ٤: مشروع البناء الجديد .....٢٨ إلى ٣١

البند ٥: مسائل أخرى.....٣٢ إلى ٤٢

ألف – عروض توضيحية ٣٢ و٣٣
باء – العلاقة بين الإدارة والموظفين .....٣٤ إلى ٣٨
جيم – التدقيق الداخلي والرقابة ٣٩ و٤٠
دال – الاجتماع المقبل ٤١ و٤٢

المرفق الأول: جدول الأعمال كما اعتمدته اللجنة
المرفق الثاني: بيان رئيس لجنة الويبو للتدقيق في الاجتماع الإعلامي للدول الأعضاء حول برنامج التحسينات المؤسسية، ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨
المرفق الثالث: قائمة المختصرات

مقدمة

١- انعقد الاجتماع الثامن للجنة الويبو للتدقيق (والمشار إليها في ما يلي بكلمة "اللجنة") في الفترة من ١٨ إلى ٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٨. وحضر الاجتماع السادة خليل عيسى عثمان (الرئيس) وجيوفري دراج وغونغ يالين وجورج حداد وأكوتي جونسون وأكيم أولاديلي وإيغور شيرباك وجيان بييرو روز.

٢- واعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال مع بعض التعديلات (المرفق الأول).

٣- وأطلع الرئيس اللجنة على اجتماعه مع المدير العام للويبو وفقا لما اتفقت عليه اللجنة في اجتماعها السابع. وقال الرئيس كان الهدف الرئيسي من ذلك الاجتماع إطلاع المدير العام على موقف اللجنة من أن تبادر قيادة الويبو وإدارتها العليا في الفترة الانتقالية وحتى تعيين المدير العام الجديد لوضع برنامج متكامل من أجل التحسينات المؤسسية ورسم خريطة الطريق لتنفيذ البرنامج مع بيان المتطلبات من حيث التنظيم والموارد. وقال إنه استرعى عناية المدير العام إلى أن اللجنة "اعتبرت من غير المرضي أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة في الواقع لا تعمل وفقا لولايتها ولاحتياجات المنظمة ولن تستطيع في الحقيقة أن تفعل ذلك في المستقبل القريب" (الوثيقة WO/AC/7/2).

٤- وأطلع الرئيس اللجنة أيضا على الاجتماع الإعلامي الذي نظِّم لفائدة الدول الأعضاء حول برنامج التحسينات المؤسسية يوم ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨ والذي حضره السادة بيتر زيفنبيرغن (نائب الرئيس) وجورج حداد وإيغور شيرباك وجيان بييرو روز. وقال الرئيس إن لجنة التحسينات المؤسسية قدّمت خلال ذلك الاجتماع الإعلامي عرضا بيانيا (بشرائح باوربوينت) عن برنامج التحسينات المؤسسية سبق وأن قدّمته أمام اللجنة في ٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، وجاءت أيضا بردّ على تقرير اجتماع اللجنة السابع. ونقل رئيس اللجنة أيضا وجهات نظر اللجنة. ويرد البيان الذي أدلى به في المرفق الثاني لهذا التقرير.

البند الأول من جدول الأعمال

اجتماع مشترك مع رئيس الجمعية العامة للويبو ورئيسة لجنة الويبو للتنسيق

٥- رحّب رئيس اللجنة برئيس الجمعية العامة للويبو السفير مارتن أوموبيي، الممثل الدائم لبعثة نيجيريا في جنيف، وبرئيسة لجنة الويبو للتنسيق، الدكتورة هيلدة جان اسكوربن، نائبة الممثل الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح لبعثة النرويج في جنيف. وأشار رئيس اللجنة إلى أهمية التفاعل بين المكتبين واللجنة. وأطلعهما على إشراك اللجنة منذ إنشائها في مختلف المسائل التي أسندت إليها، ولا سيما مشروع البناء الجديد ومشروع التقييم الشامل. واسترعى انتباههما إلى الوضع الراهن بخصوص التقييم الشامل كما هو مبيّن في الفقرتين ٣ و٤ أعلاه. وأكّد الرئيس من جديد على ولاية اللجنة ودورها كهيئة استعراض خارجية ومستقلة ولجنة للرقابة الاستشارية.

٦- وأطلعت رئيسة لجنة التنسيق الحاضرين على آخر التطورات فيما يتعلق بانتخاب المدير العام الجديد، فتحدثت عن انعقاد الدورة المقبلة للجنة التنسيق في ١٣ و١٤ مايو/أيار ٢٠٠٨ بهدف ترشيح مرشّح لذلك المنصب كي تعيّنه الجمعية العامة للويبو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨. وتطرقت أيضا لمختلف المعايير والمناهج الممكنة في عملية الانتخاب. وتلا ذلك تبادل لوجهات النظر.

٧- وأطلع رئيس الجمعية العامة الحاضرين على بعض المسائل التي تناولتها آخر دورة للجمعية العامة للويبو في سبتمبر/أيلول-أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧، وعن إسهام كل المشاركين في إرساء جوّ أكثر هدوءا واستقرارا في نهاية المطاف داخل المنظمة. وأخبر اللجنة أن الدورة المقبلة لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو المقرر انعقادها ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٨ سوف تتناول مسألتين اثنتين هما: "١" اعتماد البرنامج والميزانية للويبو للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، "٢" وأية مسائل أخرى. وشدّد رئيس الجمعية العامة على العمل المتواصل لبناء الثقة والعملية الإصلاحية. وأكّد على دور لجنة الويبو للتدقيق كهيئة استعراض خارجية ومستقلة ولجنة للرقابة الاستشارية وعلى قيمة علمها، بما في ذلك النتائج والتوصيات التي تخلص إليها.

البند ٢ من جدول الأعمال

اجتماع مع مراجع الحسابات الخارجي

٨- اجتمعت اللجنة مع مراجع الحسابات الخارجي الذي كان ممثلا بالسيد دونيس نيير من المكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات للفدرالية السويسرية، والذي قدم عرضا موجزا عن المسائل التي تناولها مراجع الحسابات الخارجي منذ سنة ٢٠٠٦. ولاحظت اللجنة أن مراجع الحسابات الخارجي ركّز في عمله على التدقيق في الامتثال للمعايير ولكن بعض المشكلات التي واجهتها الويبو خلال السنوات الأخيرة كانت تتعلق بالأداء الإداري وغياب وظيفة سليمة للتدقيق الداخلي. وأعربت اللجنة عن رغبتها في أن يلتفت مراجع الحسابات الخارجي أكثر لتلك القضايا.

البند ٣ من جدول الأعمال

التقييم الشامل

٩- استعرض اللجنة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، برنامج التحسينات المؤسسية بصورة عامة بالإضافة إلى المبادرات ذات الصلة به (وهي نظام تقييم الأداء والنظام المالي ولائحته والتخطيط للموارد المؤسسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وكانت الأمانة قد شرعت في بعضها قبل التقرير النهائي لمؤسسة برايس-ووترهاوس-كوبر عن التقييم الشامل لموارد الويبو البشرية والمالية.

ألف - برنامج التحسينات المؤسسية

١٠- حصلت اللجنة على الوثائق التالية أمانة الويبو:

ردّ الأمانة على تقرير لجنة التدقيق عن التقييم الشامل؛

- رسالة من السيد فيليب بتي، نائب المدير العام، بتاريخ ٧ فبراير/شباط ٢٠٠٨، إلى رئيس لجنة الويبو للتدقيق؛
- ووثيقة بعنوان: "ردّ الأمانة على تقرير لجنة التدقيق عن التقييم الشامل (الفقرات ٢١ إلى ٣١ من الوثيقة WO/AC/7/2)".

اجتماع إعلامي للدول الأعضاء في الويبو حول برنامج التحسينات المؤسسية

- رسالة من السيد فيليب بتي، نائب المدير العام، بتاريخ ٨ فبراير/شباط ٢٠٠٨، إلى رئيس لجنة الويبو للتدقيق؛

- ووثيقة رقم ORGIP/IM/GE/08/2 بعنوان "برنامج التحسينات المؤسسية"، ٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨، قدِّمت في الاجتماع الإعلامي للدول الأعضاء في الويبو حول برنامج التحسينات المؤسسية، ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨.

١١- وحصلت اللجنة على معلومات إضافية شفهيا من السيد فيليف بتي، نائب المدير العام ومن رئيس لجنة برنامج التحسينات المؤسسية ومن أعضائها.

١٢- ملاحظات:

(أ) عن الاجتماع الإعلامي للدول الأعضاء في الويبو حول برنامج التحسينات المؤسسية في ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨:

"١" أوضحت الأمانة في وثيقتها الإعلامية رقم ORGIP/IM/GE/08/2 ثم من خلال لجنة برنامج التحسينات المؤسسية في اجتماعها مع اللجنة أن نطاق هذا البرنامج لم يتغيّر في عمومه وأن العرض البياني (بشرائح باوربوينت) الذي قدِّم يوم ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨ مطابق في مجمله للعرض الذي قدِّم للجنة التدقيق في دورتها السابعة يوم ٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧؛

"٢" وكما سبق ذكره في الفقرة ٤ أعلاه، أدلى رئيس اللجنة ببيان مباشرة بعد أن قدمت الأمانة عرضها عن برنامج التحسينات المؤسسية. ويرد نص البيان في المرفق الثاني لهذا التقرير تيسيرا للاطلاع عليه؛

"٣" وأعربت الدول الأعضاء التي حضرت الاجتماع الإعلامي يوم ١٥ فبراير/شباط والتي أخذت الكلمة، عن تأييدها للتوصيات التي تقدمت بها اللجنة في تقرير اجتماعها السابق والتمست بعض المعلومات.

(ب) وفي الواقع، يشمل برنامج التحسينات المؤسسية أساسا بعض المبادرات التي كانت قد شرعت فيها الأمانة قبل صدور التقرير النهائي لمؤسسة برايس-ووترهاوس-كوبرز عن التقييم الشامل لموارد الويبو البشرية والمالية.

(ج) وما فتئ أعضاء سامون في الأمانة يذكّرون اللجنة في اجتماعها الثامن بأن نطاق برامج متكامل للتحسين المؤسسي والتخطيط له عمليتان منحصرتان بعاملين اثنين هما:

"١" غياب موافقة الدول الأعضاء على وثيقة البرنامج والميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ووثيقة البرنامج والميزانية الجديدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

"٢" والفترة الانتقالية السائدة إلى حين تعيين مدير عام جديد.

(د) ورأت اللجنة أن العاملين المذكورين غير مقنعين تماما للأسباب التالية:

"١" اعتبرت اللجنة أن أعمال الويبو لم تشهد تراجعا حادا بالقدر الذي يعجزها عن أداء عملها بالاستناد إلى الميزانية الأصلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولا مانع في أن يواكب الإصلاح تخفيضا في الميزانية كما حدث في وكالات أخرى من منظومة الأمم المتحدة؛

"٢" وظلت اللجنة تعتبر أن القيادة والإدارة العليا قادرة على الاعتماد على تجاربها ومعرفتها للمنظمة وردّها على التقرير النهائي عن التقييم الشامل وما تبع ذلك من توصيات اللجنة وقرارات الجمعية العامة كي تشرع في وضع برنامج متكامل للتحسينات المؤسسية ورسم خريطة طريق لتنفيذه مع بيان المتطلبات من حيث التنظيم والموارد.

(هـ) وعن مبادرات/برامج منفصلة ومنفردة:

"١" يشار في هذا التقرير إلى برامج منفردة (مثل برنامج التخطيط للموارد المؤسسية وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) المندرجة ضمن البرنامج الحالي للتحسينات المؤسسية، ويتضح من خلال مناقشتها مع المسؤولين في الأمانة أنه لا بدّ من تناول مسألة الربط فيما بين تلك البرامج.

"٢" ولا تعتقد اللجنة، كما سبق ذكره في تقرير اجتماعها السادس (الوثيقة WO/AC/6/2)، أن الويبو كمنظمة سوف تستطيع أن تعمل بنجاح في المستقبل "كمجموعة من القلاع المحصّنة ولا دون الحفاظ على التوازن السليم بين مساءلة الإدارة والموظفين وكفاءتهم في ظل جو يسوده الانفتاح والإنصاف والتواصل وفي إطار الإدارة الحكيمة للمخاطر والمراقبة الداخلية". وترى اللجنة أن غياب تلك السمات بذاتها مثلما أكّده التقرير النهائي للتقييم الشامل هو الذي يعوق التخطيط للبرنامج المتكامل المطلوب من أجل التحسينات المؤسسية ويحول دون تنفيذه.

(و) ونوقشت مع الأمانة إمكانية عقد اجتماع مفتوح العضوية للدول الأعضاء. وبيّنت الأمانة أنه من الممكن عقد اجتماع من ذلك القبيل في الفصل الثاني من سنة ٢٠٠٨.

١٣- <u>توصيات</u>:

(أ) ينبغي إعداد محاضر الاجتماع الإعلامي الذي انعقد في ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨ وتعميمها على الدول الأعضاء واللجنة؛

(ب) وينبغي عقد اجتماع آخر مفتوح العضوية للدول الأعضاء في الفصل الثالث من سنة ٢٠٠٨ بغية النظر في تقرير مرحلي آخر عن برنامج التحسينات المؤسسية في سياق القرار الذي اتخذته الجمعية العامة والتوصيات التي سبق أن تقدمت بها اللجنة، فضلا عن الطلبات التي تقدمت بها الدول الأعضاء في الاجتماع الإعلامي الذي انعقد في ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨؛

(ج) وينبغي أن تقدم الأمانة تقريرا مرحليا إلى اللجنة في اجتماعها المقبل في مـــايو/أيـــار ٢٠٠٨.

باء – نظام تقييم الأداء

١٤- حصلت اللجنة على الوثيقة التالية من أمانة الويبو:

"اقتراح لتعزيز النظام الورقي الحالي لتقييم الأداء"، فبراير/شباط ٢٠٠٨

١٥- وألقى مدير إدارة الموارد البشرية، السيد توليدو، عرضا حـــول اقتـــراح نظـــام تقيـــيم الأداء فطرحت بعده اللجنة عددا من المسائل منها تلك المذكورة في الفقرة ٢٤(د)"٤" أدناه.

١٦- توصية:

ينبغي أن تستعرض الأمانة أفضل الممارسات المتّبعة في منظومة الأمم المتحدة بشأن إجراءات الطعن المرتبطة بنظام تقييم الأداء بغية إقامة آلية لتسوية الخلافات بين الموظفين والمديرين بإنـــصاف وسرعة وسهولة بعيدا عن الإجراءات المثقلة والمضنية والمكلفة التي يتيحها نظام إقامة العدل.

جيم – النظام المالي الجديد ولائحته

١٧- حصلت اللجنة على الوثائق التالية من أمانة الويبو:

رسالة من السيدة غرافينيا، بتاريخ ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨، إلى رئيس لجنة الويبو للتدقيق مع مرفقاتها.

١٨- واستمعت اللجنة لعرض حول تنفيذ النظام المالي الجديد ولائحتـــه ألقتـــه المـــديرة التنفيذيـــة والمراقبة، السيدة غرافينيا، ومديرة قسم الميزانية في مكتب المراقب السيدة بونا.

١٩- وقرّرت اللجنة أن تتابع ما تناولته تلك المحاضرة في اجتماعها المقبل.

دال – التخطيط للموارد المؤسسية

٢٠- حصلت اللجنة على الوثيقة التالية من أمانة الويبو:

الوثيقة A/43/15: "الاستخدام المقترح للأموال الاحتياطية المتاحة على الأجل المتوسط"، وثيقة مقدَّمة إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو المنعقدة في الفترة من ٢٤ سبتمبر/أيلول إلـــى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧. (يحتوي المرفق الأول لهذه الوثيقة على عدد من الوثـــائق منهـــا الوثيقة WO/PBC/12/4(c) بعنوان "تنفيذ نظام للتخطيط للموارد المؤسسية"، مقدَّمة إلى الـــدورة الثانية عشرة للجنة البرنامج والميزانية، من ١١ إلى ١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧).

٢١- وحصلت اللجنة على معلومات إضافية شفهيا من المديرة التنفيذية والمراقبة، السيدة غرافينيـــا، ومديرة قسم الميزانية في مكتب المراقب، السيدة بونا.

٢٢- ولاحظت اللجنة ما يلي:

(أ) يشير التقرير النهائي للتقييم الشامل بكثرة إلى حاجة المنظمة إلى تنفيذ أنظمة إدارية حديثة؛

(ب) ويعتمد تنفيذ مبادئ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على تحديث البرنامج المالي في نظام التخطيط للموارد المؤسسية الذي شرعت الأمانة في تطبيقه؛

(ج) وتعتمد بعض المشروعات المندرجة ضمن برنامج التحسينات المؤسسية الحالي، ولا سيما تطبيق النظام المالي ولائحته ونظام تقييم الأداء واستراتيجية الموارد البشرية، على تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية؛

(د) وترتفع تكاليف التنفيذ والصيانة ومخاطر التنفيذ المرتبطة بنظام التخطيط للموارد المؤسسية نتيجة لتعديل البرمجيات المعيارية وتكييفها حسب الاحتياجات الخاصة.

٢٣- ملاحظات:

(أ) يعدّ تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية من الضروريات الحاسمة في سير عمل المنظمة. ولكن الأمانة تعتمد كثيرا فيما يبدو على نظام للتخطيط للموارد المؤسسية بغية حلّ القضايا الإدارية في حين أنه لا يعدو أن يكون أداة لا يمكن الاعتماد عليها في حل كل القضايا التي تواجهها الويبو على المستوى الإداري والعملي؛

(ب) ورغم أن المشروع المقدّم إلى الدول الأعضاء يعتمد فيما يبدو على أساس متين، هناك بعض أوجه النقص في مشروع خطة تنفيذ برنامج التحسينات المؤسسية من حيث التكامل بين مبادرات البرنامج ومشروع التخطيط للموارد المؤسسية؛

(ج) ويتّضح من خلال التجارب السابقة في القطاعين العام والخاص، وفي وكالات منظومة الأمم المتحدة أيضا، أن المخاطر المتعلقة بتنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية عالية جدا. ويذكر على وجه الخصوص أن الانتقال من الإجراءات اليدوية والورقية المطبقة حاليا في الويبو إلى نظام للتخطيط للموارد المؤسسية يقتضي إدخال تغييرات جذرية على ثقافة العمل السائدة في صفوف الموظفين والإدارة؛

(د) وتؤدي أوجه النقص في الويبو من حيث الكفاءات في الإدارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أبرزها التقرير النهائي للتقييم الشامل، إلى عناصر خطر إضافية في المشروع؛

(هـ) ويبدو أن التكلفة المقدّرة (الوثيقة WO/PBC/12/4(c)) لبعض عناصر المشروع، وبالتحديد تحويل البيانات وإعداد التقارير والتدريب، أقلّ مما هي عليه، أضف إلى ذلك انعدام أية إسقاطات بشأن تكاليف تشغيل النظام وصيانته والإجراءات اللاحقة لتنفيذ المشروع؛

(و) وصار الجدول الزمني للمشروع مهدّدا بسبب التأخر في الموافقة على المشروع أو أجزاء منه، وهو خطر آخذ في التفاقم لأنه لن يُتّخذ أي قرار قبل جمعيات الدول الأعضاء في الويبو التي ستنعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨.

٢٤- توصيات:

(أ) ينبغي أن تستعين الأمانة بالإمكانيات الهائلة التي يمكن أن يتيحها نظام التخطيط للموارد المؤسسية فيما يتعلق بإعداد التقارير لفائدة الدول الأعضاء بغية توفير النفاذ الشبكي إلى أحدث المعلومات الإدارية؛

(ب) وحتى يتسنى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بنجاح اعتبارا من الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، ينبغي للأمانة، وبالتشاور الوثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة التي تستعمل النظام ذاته، أن تعطي الأولوية للعمل في سنة ٢٠٠٩ على تحديث البرمجيات المحاسبية المندرجة ضمن نظام التخطيط للموارد المؤسسية الجاري تطبيقه حاليا، وينبغي أن تضمن الدول الأعضاء التمويل الكافي لهذا الجزء من مشروع التخطيط للموارد المؤسسية؛

(ج) ولتحسين تقدير تكاليف المشروع، ينبغي أن تضيف الأمانة ما يلي إلى اقتراح المشروع الوارد في الوثيقة WO/PBC/12/4(c):

"١ تقديرات أوّلية لتكلفة ترتيب البيانات الموجودة في الأنظمة الحالية وتنقيحها وجمع البيانات الجديدة، بالاستناد إلى تجارب وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة التي تطبق النظام ذاته عند الاقتضاء؛

"٢ وإسقاطات بشأن التكاليف الجارية لإدارة نظام التخطيط للموارد المؤسسية وأعماله (مثل التخزين والتوظيف والصيانة والتحديث والتدريب وإعداد التقارير وغير ذلك) والإجراءات بعد تنفيذه، مع مراعاة أية وفورات قد تتحقق من الانقطاع عن استعمال الأنظمة القائمة حاليا، بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بالاستعانة بموظفين ذوي مهارات جديدة.

(د) ولتحقيق الفعالية من حيث التكلفة في تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية، ورهن موافقة الدول الأعضاء، ينبغي ضمان ما يلي:

"١ أن توكل إلى رئيس مجلس إدارة المشروع السلطة والمساءلة على اتخاذ القرارات دون تأخير بشأن القضايا التي لا بدّ أن تنشأ خلال تطبيق النظام (الفقرة ٤٢ من الوثيقة WO/PBC/12/4(c))؛

"٢ وأن تضع لجنة برنامج التحسينات المؤسسية آليات للتنسيق بغية ضمان التنسيق الوثيق بين الجهات المعنية بمختلف مشروعات برنامج التحسينات المؤسسية (الجارية والمقبلة) والجهات المعنية بتنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية سعيا على وجه الخصوص إلى تفادي أي تكييف محتمل ومكلف للنظام (انظر البند الثالث من الفقرة ٣٦ من الوثيقة WO/PBC/12/4(c))؛

"٣ وأن تحرص الإدارة قدر الإمكان على أن يكون تفسير المنظمة لأحكام نظام الموظفين والنظام المالي لمنظومة الأمم المتحدة وتنفيذها متوافقين وتلك الأكثر تطبيقا في منظومة الأمم المتحدة والتي ربّما سبق وأن أُدرجت في الإصدار الحالي للبرنامج؛

"٤" وأن تتحقّق من أن نظام تقييم الأداء المقترح قابل للتطبيق مع نظام التخطيط للموارد المؤسسية دون أن تدخل عليه تعديلات مكلفة.

(هـ) وينبغي تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الاجتماع السابق (الوثيقة WO/AC/7/2) بشأن تدريب الموظفين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحقق من الكفاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند تعيين الموظفين ومنح الترقيات مع مراعاة الكفاءات اللازمة من حيث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنظمة الإدارية الحديثة والتغيير في ثقافة العمل عقب تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية.

هاء – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٥- حصلت الأمانة على معلومات وبيانات شفهية من السيد فرانسيس غوري، نائب المدير العام ورئيس مجلس إدارة تكنولوجيا المعلومات؛ والسيد يو تاكاجي، مدير تنفيذي، مكتب التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات وأكاديمية الويبو العالمية وعضو في مجلس إدارة تكنولوجيا المعلومات؛ والسيد نيل ويلسن، مدير ومسؤول رئيسي عن تكنولوجيا المعلومات وأنظمتها وعضو في مجلس إدارة تكنولوجيا المعلومات.

٢٦- ولاحظت اللجنة ما يلي:

(أ) لم يكن المسؤول الرئيسي عن تكنولوجيا المعلومات على علم بالتوصيات التي تقدّمت بها اللجنة في اجتماعها السابع فيما يتعلق بالتقرير عن التدقيق المعلوماتي (الوثيقة WO/AC/7/2) ولذلك لم يكن قد بحثها بعد؛

(ب) ورغم أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات جزء من برنامج التحسينات المؤسسية، كما عرضت على الدول الأعضاء، فإن مجلس إدارة تكنولوجيا المعلومات لا يتوقع إعدادها إلى حين أن تعتمد الأمانة استراتيجية عمل ملائمة؛

(ج) وكان مجلس إدارة تكنولوجيا المعلومات قد قرر التركيز على المجالات التي تعدّ من ضروريات العمل الملحّة وتمهيد السبيل لقرارات مقبلة للإدارة الجديدة، مثل توافر الخدمات ٢٤/٢٤ ساعة و٧/٧ أيام، وسياسة متينة بشأن استمرار العمل دون انقطاع، وتحسين استدراك الأعطال وتعزيز الأمن المعلوماتي؛

(د) وليست تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوى أداة لتنفيذ خطة عمل المنظمة وتظل بالتالي مرهونة بتحديد تلك الخطة.

٢٧- توصيات:

(أ) ينبغي أن تنظر الأمانة في التوصيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواردة في تقرير الاجتماع السابق للجنة وأن تزوّد اللجنة بما جدّ في هذا المضمار لأغراض اجتماعها المقبل في مايو/أيار ٢٠٠٨؛

(ب) وفي انتظار وضع استراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم خطة عمل المنظمة، ينبغي للجنة برنامج التحسينات المؤسسية أن تضع خطة

لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية دعم تكامل مختلف مشروعات برنامج التحسينات المؤسسية وضمان اندماجها.

البند ٤ من جدول الأعمال

مشروع البناء الجديد

٢٨- حصلت اللجنة على الوثائق التالية من أمانة الويبو:

الميزانية المعدّلة لمشروع البناء الجديد

- رسالة من السيدة غرافينيا، بتاريخ ٨ فبراير/شباط ٢٠٠٨، إلى رئيس لجنة التدقيق مع المرفقات التالية:

الجدول ١: تقديرات الميزانية المعدّلة بالمقارنة مع تقديرات ميزانية سنة ٢٠٠٥ وتدقيق سنة ٢٠٠٧ لمراجع الحسابات الخارجي؛
الجدول ٢: الفارق بين تقديرات الميزانية المعدّلة وتقديرات ميزانية سنة ٢٠٠٥؛
الجدول ٣: حالة المدفوعات؛
الجدول ٤: تمويل المبلغ الواجب الدفع في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨؛
الجدول ٥: الفارق بين تقديرات الميزانية المعدّلة وتدقيق سنة ٢٠٠٧ لمراجع الحسابات الخارجي.

تقرير مرحلي

تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد، بتاريخ ١٢ فبراير/شباط ٢٠٠٨، من إعداد السيد فيليب بتي، رئيس لجنة البناء، والسيدة بوتيون، أمينة لجنة البناء.

دراسات المخاطر

- دراسة الويبو للمخاطر، الصيغة الخامسة، بتاريخ ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، من إعداد السيد بتي والسيدة بوتيون؛

- ودراسة الهيئة القيادية للمشروع بشأن المخاطر، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ (تحديث ٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨) ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ (تحديث ٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨)، من إعداد شركة بوركهارت ("القيادة").

العقد المبرم مع المقاول العام

صورة من العقد المبرم بين الويبو والمقاول العام في ٨ فبراير/شباط ٢٠٠٨.

التدقيق الداخلي في دراسات الويبو بشأن المخاطر

- "منهج التدقيق في مشروع البناء الجديد"، وثيقة من إعداد شعبة التدقيق الداخلي والرقابة ومقدَّمة إلى لجنة التدقيق في اجتماعها الخامس، من ٩ إلى ١٢ يوليه/تموز ٢٠٠٧؛

- والوثيقة IAOD/IA/02/2007: "التقرير النهائي عن التدقيق. استعراض دراسات الويبو بشأن المخاطر المتعلقة بمشروع البناء الجديد"، بتاريخ ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، من إعداد شعبة التدقيق الداخلي والرقابة.

تقارير شهرية للقيادة

تقارير شهرية للقيادة لديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٢٩- وحصلت الأمانة على معلومات وتوضيحات شفهية أخرى من: السيد بتي، نائب المدير العام ورئيس لجنة البناء، والسيدة بوتيون، أمينة لجنة البناء، والسيدة غرافينيا، مديرة تنفيذية ومراقبة، والسيدة بونا، رئيسة قسم الميزانية في مكتب المراقب، والسيد فافاتييه، مدير إدارة الشؤون المالية في مكتب المراقب، والسيد سفيلا، مدير شعبة المشتريات والعقود في قطاع الشؤون العامة والإدارة، والسيد إسكوديرو، رئيس قسم العقود والشؤون القانونية العامة في مكتب المستشار القانوني، والسيد إفنديوغلو، مدقق داخلي رئيسي، شعبة التدقيق الداخلي والرقابة.

٣٠- ملاحظات:

(أ) عن تمويل مشروع البناء الجديد، علمت اللجنة أن نسبة الفوائد المحصّلة حاليا لقاء الجزء الأكبر من احتياطيات الويبو (الإيداعات لدى البنك الفدرالي السويسري) تبلغ ٣,٥٪ وأن نسبة الفوائد المقدّر دفعها لقاء اقتراض أي مبلغ في إطار القرض المصرفي لمشروع البناء تبلغ ٤,٥٪ خلال مرحلة التشييد. وفي الوقت الراهن، يفضّل من الناحية المالية تمويل مشروع البناء الجديد من الاحتياطيات قدر الإمكان عوض الاستعانة بالقرض المصرفي (مع مراعاة الحاجة إلى إبقاء الاحتياطيات على مستوى يضمن سياسة مالية حكيمة ويلبي أية طلبات محتملة أخرى لاستخدام الاحتياطيات). وأشارت الأمانة إلى أن الدول الأعضاء ستناقش مسألة استعمال الاحتياطيات في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية، والتي علمت اللجنة بانعقادها المرتقب في النصف الأول من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨.

(ب) وعن تكاليف الإجراءات الأمنية في البناء الجديد، كان مراجع الحسابات الخارجي قد قدّر المبلغ المطلوب بثمانية ملايين فرنك سويسري بالاستناد إلى إسقاطات قائمة على تقديرات منظمة التجارة العالمية لمبانيها (التي تطلّ أيضا على طريق رئيسية). وشملت تلك التقديرات تخصيص مبلغ للمحيط الأمني. وضمن تكلفة العقد المبرم مع المقاول العام (شركة إمبلينيا)، هناك مبلغ قدره ٢,٥ مليون فرنك سويسري تقريبا لتمويل تعزيز النوافذ والواجهات، ولكنها لا تشمل أية تدابير من تلك الموصى بها في إطار معايير الأمم المتحدة الدنيا للأمن التشغيلي في المقار. ومعنى ذلك أن تقديرات الميزانية

المعدّلة كما قدّمتها الأمانة بمبلغ ١٥٣,٦ مليون فرنك سويسري للمقاول العام والأتعاب والتكاليف الأمنية المعنية قد تزيد بمبلغ قدره ٥,٥ مليون فرنك سويسري لتغطية الجزء الخاص بالمبنى الجديد من تكلفة المحيط الأمني المقرر إقامته لموقع الويبو ككل. وعلمت اللجنة أن المناقشات جارية مع السلطات الفدرالية السويسرية حول المحيط الأمني وأن مشروع التحديث الأمني يظلّ بأكمله مرهونا بموافقة الدول الأعضاء عليه. وليس بوسع الأمانة في الوقت الراهن إذاً توفير بيانات مالية أدقّ.

(ج) ومن التكلفة الإجمالية التي حدّدتها الأمانة بمبلغ ١٧٨ مليون فرنك سويسري لتمويل مشروع البناء الجديد بما في ذلك شراء قطعة الأرض وتسديد فوائد القرض خلال مرحلة التشييد، يقدّر المبلغ الواجب تمويله إما بقرض البناء أو من الاحتياطيات بحوالي ١٤٢ مليون فرنك سويسري الذي يستحق منه ١١٦ مليون فرنك سويسري للمقاول العام. وقد يزيد هذا المبلغ الواجب تمويله ليبلغ أكثر من ١٥٥ مليون فرنك سويسري لتغطية تكلفة المحيط الأمني وأية طوارئ غير متوقعة.

(د) ولم تستطع الأمانة أن تفهم متى ستسدَّد المدفوعات (بما يسمح للقيادة أن تصدر التصريح بالدفع) وكيف ستحسب تلك المدفوعات وما هو القسط من النفقات التي ستمول بقرض مصرفي أو من الاحتياطيات الذي سوف يقتضي موافقة الدول الأعضاء عليه. وأشارت اللجنة إلى أن من الأرجح أن يخضع شكل هذا التقرير للتعديل عقب البدء في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ نظرا إلى التغييرات التي ستدخل على المحاسبة حينذاك.

(ه) وعلمت اللجنة أن العقد لم يوقّع مع المقاول العام إلا في ٨ فبراير/شباط ٢٠٠٨ (بعدما كان من المعتزم توقيعه في منتصف ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧) ولذلك كان المقاول العام في حاجة إلى وقت للتحضير فلن يستطيع الشروع في أعمال التشييد إلا في ٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٨ ومن المرتقب أن ينهي تلك الأعمال بحلول ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠.

(و) ولاحظت اللجنة أن دراسات المخاطر التي أعدتها القيادة ولجنة الويبو المعنية بالبناء سوف تأخذ في الحسبان العقود التي وقّعتها الويبو مع البنك والمقاول العام عند إعداد الصيغة المحدّثة المقبلة لدراسات المخاطر وسترسلها إلى اللجنة عقب ذلك.

(ز) وعلمت اللجنة أن القياد والفريق الداخلي لمراقبة المشروع يجريان حاليا مناقشات بشأن إقامة نظام لمراقبة التكاليف، وستتاح للجنة معلومات في هذا الشأن في اجتماعها المقبل.

(ح) وأحاطت اللجنة علما بمضمون تقرير التدقيق الداخلي في دراسات المخاطر وتقدّمت بعدد من الملاحظات. وستتناول اللجنة ذلك التقرير وسائر المسائل المتعلقة بالتدقيق الداخلي في اجتماعها المقرر عقده في مايو/أيار ٢٠٠٨ (انظر الفقرة ٣٨).

٣١- توصيات:

(أ) ينبغي إعداد إسقاطات لحركة الأموال طيلة مدة مشروع البناء الجديد مع بيان ما يلي: حالة المدفوعات كل ثلاثة أشهر، ومصادر التمويل، والأسس والافتراضات التي تقوم عليها تلك الإسقاطات.

(ب) وينبغي أن توضع حسابات المشروع لبيان حالة النفقات المتوقعة في الميزانية كل ثلاثة أشهر ومقارنتها بالنفقات الفعلية مع تحليل الفارق وبيان هنا أيضا الأسس والافتراضات التي تقوم عليها إسقاطات التكاليف المدرجة في الميزانية؛

(ج) وينبغي أن يبيّن تحت كل مصادر التمويل وبطريقة موحّدة كيف أدرج مشروع البناء الجديد وكيف سيدرج ضمن حسابات فترة السنتين مع تقديم شرح للأثر المترتب على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إن وجد؛

(د) وينبغي أن تقدّم الأمانة، تحت كل مصادر التمويل، تحليلا يميّز بين النفقات التي وافقت عليها الدول الأعضاء وتلك التي لا تزال في انتظار موافقتها.

البند ٥ من جدول الأعمال

مسائل أخرى

ألف - عروض توضيحية

٣٢- استفادت اللجنة من عرض توضيحي عن معاهدة التعاون بشأن البراءات قدّمه نائب المدير العام، السيد فرانسيس غوري. وكان هذا العرض حلقة في سلسلة من الدورات المخصصة لمشاطرة المعلومات والمعارف والرامية إلى إطلاع أعضاء اللجنة على أنشطة الأمانة.

٣٣- وتتطلّع اللجنة إلى الاستفادة من عرض توضيحي عن عمل قطاع المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات وعن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، في اجتماعها المقبل إن أمكن.

باء - العلاقة بين الموظفين والإدارة

٣٤- اجتمعت اللجنة مع ممثلي الموظفين والإدارة عملا بالقرار المتخذ في اجتماعها السابع (الوثيقة WO/AC/7/2).

٣٥- وأطلع رئيسُ مجلس جمعية الموظفين اللجنةَ على ما يلي:

(أ) ازداد عدد الأعضاء في جمعية الموظفين بقدر كبير خلال الأشهر القليلة الماضية فبلغ حوالي ٧٠٠ عضو؛

(ب) ويساور الموظفين بعض القلق إزاء ما وصفوه بانعدام الشفافية في إجراءات ترقية الموظفين وتعيين موظفين جدد (والمشاورات بشأن تلك المسائل مع الإدارة تسير ببطء)، ومن أن النظام الجاري الذي تُنشأ بموجبه هيئات تعيين خاصة قد أدى في بعض الحالات إلى ترسيخ ممارسة التعيين المباشر التي كانت تطبق في الماضي؛

(د) ويبدو أن الحكم الذي صدر مؤخرا عن المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية يؤكّد صحّة القلق الذي يساور الموظفين؛

(و) وشارك ممثلو الموظفين في مشروع إنشاء نظام جديد لتقييم الأداء منذ مراحله الأولى؛

(هـ) وأقام مدير إدارة الموارد البشرية علاقات ومشاورات جيّدة مع ممثلي الموظفين.

٣٦- وأطلع مديرُ إدارة الموارد البشرية اللجنةَ على ما يلي:

(أ) اتخذت في السنتين الماضيتين عدة تدابير لتحسين العلاقة بين الموظفين والإدارة من بينها ما يلي:

"١" تعميم مذكرة حول التعيينات والترقيات، بما في ذلك الموظفين المؤقتين؛

"٢" ونفاذ ممثلي الموظفين إلى الصيغة الإلكترونية لجدول التوظيف في المنظمة؛

"٣" وتصنيف المناصب على يد خبير من خارج المنظمة؛

"٤" وإنشاء ثلاث هيئات للتعيينات والترقيات؛

"٥" ووضع نظام داخلي أكثر فعالية لإقامة العدل.

(ب) وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، منحت ترقيات لمائة وواحد وأربعين موظفا، أي ما يعادل ١٥٪ من الموظفين. ومنحت الترقيات في الفئة المهنية وفئة الخدمات العامة بالاستناد إلى توصيات هيئات الترقيات والتعيينات؛

(ج) ويعزى تراكم الحالات الخاصة بإعادة التصنيف للعدد الهائل من التوصيات المقدمة في ذلك الشأن وللتوصيات التي لم ينظر فيها بعد المصنّف الخارجي أو لجنة التصنيف أو كلاهما، وهي تناهز ١٠٠ توصية؛

(د) وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أعلن عن حوالي ١٢٠ وظيفة شاغرة. وتمت في الفترة ذاتها ١٠٧ تعيينات، وكان ٨٠٪ منها لمرشحين من الداخل. وكان حوالي ٦٠٪ من تلك التعيينات لفئات مختلفة من الموظفين المؤقتين؛

(هـ) ولم تعالج إلا تدريجيا القضية المستمرة بشأن الموظفين المؤقتين الذين يؤدون مهمات أساسية، وأيضا من خلال إجراءات في الميزانية (خلق وظائف جديدة).

٣٧- ولاحظت اللجنة ما يلي:

(أ) لا يزال انعدام الثقة في الإجراءات الإدارية كبيرا نظرا إلى إحساس بانعدام الشفافية في الإجراءات. ويتجلى ذلك بصورة خاصة فيما يتعلق بالترقيات والتعيينات.

(ب) ويبدو أن الهيئة التشاورية الرسمية المنصوص عليه في نظام الموظفين ولائحته، أي اللجنة الاستشارية المشتركة، لم تعمل وفقا لأفضل الممارسات لمنظومة الأمم المتحدة. إذ لم تجتمع اللجنة إلا قليلا ولم يلتمس منها ممثلو الموظفين أن تجتمع أكثر؛

(ج) ولم يكن التشكيل الخاص والمؤقت لهيئات التعيينات والترقيات متمشيا وأفضل الممارسات لمنظومة الأمم المتحدة بل رسّخ انعدام الثقة في نظام التعيينات والترقيات.

٣٨- توصية:

ينبغي للمنظمة أن تمتثل عاجلا لأفضل ممارسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما أمانة الأمم المتحدة، في مجال المشاورات الرسمية بين الموظفين والإدارة وإجراءات التعيينات والترقيات الشفافة على كل المستويات، بما فيها فئتي المديرين الأولى والثانية (D1 وD2) واعتماد التعليمات الإدارية الموجودة مع ما يلزم من تبديل.

جيم - التدقيق الداخلي والرقابة

(أ) مذكرة داخلية بتاريخ ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ من مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة إلى رئيس لجنة الويبو للتدقيق

٣٩- أُطلعت اللجنة على مضمون مذكرة داخلية مؤرخة في ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ من مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة إلى رئيس اللجنة وفيها تعليق على نص يتناول التدقيق الداخلي والرقابة ورد في تقرير الاجتماع السابع للجنة (الوثيقة WO/AC/7/2). ونظرا إلى غياب مدير الشعبة، أرجأت اللجنة مناقشتها لمضمون المذكرة وقرّرت أن تستعرض عمل تلك شعبة في اجتماع اللجنة المقبل في مايو/أيار ٢٠٠٨.

(ب) التقرير النهائي عن التدقيق: استعراض نظام المشتريات وإجراءاتها، بتاريخ ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، من إعداد شعبة التدقيق الداخلي والرقابة

٤٠- قرّرت اللجنة استعراض هذا التقرير في اجتماعها المقبل.

دال - الاجتماع المقبل

٤١- ستعقد اللجنة اجتماعها المقبل في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ مايو/أيار ٢٠٠٨ إن أمكن.

٤٢- ومن المتوقع أن يتضمن مشروع جدول أعمال ذلك اجتماع البنود التالية مع مراعاة ما قد تؤدي إليه مناقشات إضافية للجنة:

١ - استعراض عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة (بما في ذلك تقرير التدقيق في المشتريات)

٢ - التقييم الشامل

٣ - مشروع البناء الجديد

٤ - مسائل أخرى

[يلي ذلك المرفق الأول]

ANNEX I

المرفق الأول

A

ويبـــو

WO/AC/8/1
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٨/٢/١٨

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة الويبو للتدقيق

الاجتماع الثامن

جنيف، من ١٨ إلى ٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٨

جدول الأعمال

الذي اعتمدته لجنة الويبو للتدقيق

١- اجتماع مشترك مع رئيس الجمعية العامة ورئيسة لجنة الويبو للتنسيق

٢- اجتماع مع مراجع الحسابات الخارجي

٣- التقييم الشامل

٤- مشروع البناء الجديد

٥- مسائل أخرى

[يلي ذلك المرفق الثاني]

ANNEX II

المرفق الثاني

اجتماع إعلامي للدول الأعضاء
حول برنامج التحسينات المؤسسية

١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨

بيان رئيس لجنة الويبو للتدقيق

أودّ أن أشكر الأمانة على هذا الاجتماع الإعلامي المهمّ وعلى دعوة لجنة التدقيق لحضوره.

ليس هدفنا هنا الدخول في مزيد من المناقشات مع أمانة الويبو في هذا الاجتماع الإعلامي. سنفعل ذلك في الأسبوع القادم. بل هدفنا أساسا هو إعطاء معلومات إضافية عن مشاركة لجنة التدقيق في التقييم الشامل والتقدّم ببعض الملاحظات العامة.

وعن المعلومات الأساسية، أودّ أولا أن أوضّح بأن العرض البياني (بشرائح باوربوينت) هو ذاته الذي عرض على لجنة التدقيق في ٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧. وتتعلق النقطة الثانية بتقارير لجنتنا والهيئات التشريعية التي تعمل بناء عليها.

ويشار في الوثائق المعروضة في هذا الاجتماع إلى تقاريرنا السابقة، وبصورة خاصة التقرير السادس المقدَّم إلى الجمعية العامة والتقرير السابع الذي لم يقدَّم بعد رسميا إلى لجنة البرنامج والميزانية.

ولا بدّ من التأكيد في هذا الصدد على أن تقاريرنا تقدَّم رسميا إلى لجنة البرنامج والميزانية أو إلى الجمعية العامة أو إليهما معا، ثم تتخذا إجراءاتهما بناء عليها، كما هو الشأن في تقريرنا السادس إذ اعتمدت الجمعية العامة توصيات اللجنة بشأن التقييم الشامل والتي دعت الأمانة إلى ما يلي:

"١" أن تضع برنامجا متكاملا شاملا من أجل التحسينات المؤسسية وفق الخطوط والأولويات الموصى بها في التقرير النهائي لمؤسسة برايس–ووترهاوس–كوبرز وكما أقرت الأمانة بذلك في تقريرها. ويتعين تصميمه على أساس جملة من المعايير ليصبح مفصلا وقابلا للقياس وسهل البلوغ وواقعيا ومحترما للمهل ومتسقا؛

"٢" و أن تعدّ خريطة طريق لتنفيذ البرنامج مع بيان المتطلبات من حيث التنظيم والموارد.

ولكن تقريرنا الأخير وما خلص إليها من نتائج وتوصيات بشأن التقييم الشامل (وهو موضوع المرفق الخامس المعنون "ردّ الأمانة على آخر تقرير للجنة التدقيق عن التقييم الشامل (الفقرات من ٢١ إلى ٣١ من الوثيقة WO/AC/7/2)" من الوثيقة ORGIP/IM/GE/08/2، لم يقدّم إلى الدول الأعضاء للبت فيه. وسيحال مع تقرير اجتماعنا الثامن إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية كي تبتّ فيه.

وعن اجتماع اللجنة الأخير، أودّ أن أذكّر بأن الأمانة اقترحت في رسالتها بتاريخ ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ أن تقدّم إلى اللجنة "مشروع تقرير" في شكل عرض بياني (شرائح باوربوينت) وأن تعمل اللجنة المعنية بالتحسينات المؤسسية على تطوير البرنامج مع مراعاة ملاحظات اللجنة وتوصياتها.

وترد في تقرير اجتماعنا السابع (الوثيقة WO/AC/7/3 بتاريخ ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧) فحوى ملاحظاتنا وتوصياتنا بشأن العرض الذي قدّمته الأمانة والمناقشات التي تلته. وقد وزّعت الأمانة ذلك التقرير على الدول الأعضاء عقب ذلك. وأحثّ الوفود الموقّرة على بحث ذلك التقرير من جديد.

واستلمنا مؤخرا تبليغين من الأمانة، الأول بتاريخ ٧ فبراير/شباط ٢٠٠٧ ويحمل في مرفقه ""ردّ الأمانة على آخر تقرير للجنة التدقيق عن التقييم الشامل (الفقرات من ٢١ إلى ٣١ من الوثيقة WO/AC/7/2)"، والثاني بتاريخ ٨ فبراير/شباط ٢٠٠٨ ويحتوي على برنامج التحسينات المؤسسية مع ملاحظات توضيحية ومرفقات (وهي الوثيقة التي قدّمتها الأمانة منذ قليل).

وقد وزِّعت تلك الوثائق على أعضاء لجنة التدقيق. واستطاع كل واحد منّا أن يقرأ تلك الوثائق ويعدّ بعض الملاحظات والتعليقات. ولكن اللجنة كهيئة لن تجتمع في جلسة رسمية حتى الأسبوع المقبل أي من ١٨ إلى ٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٨ حين ستستمع من جديد إلى بيانات مسؤولي الويبو وتتناقش معهم وتعبّر رسميا عن موقفها من المسألة وتتقدّم بنتائجها وتوصياتها الإضافية.

ورغم أننا كلجنة لم نتّخذ موقفا جماعيا، كما جرت العادة أن نتخذه بتوافق الآراء، سأحاول قدر الإمكان أن أفصح لكم عن الملاحظات العامة التالية:

(١) لقد عملنا نحن، بصفتنا هيئة خارجية للاستعراض والرقابة وفي ظل ولايتنا واختصاصاتنا، جنبا إلى جنب مع التقييم الشامل منذ إنشاء اللجنة. وأعربت اللجنة عن وجهات نظرها وتقدّمت بتوصياتها إلى الدول الأعضاء والأمانة من خلال تقاريرها الدورية. وعملنا متواصل.

(٢) وتوجّهت جهودنا أساسا نحو وضع مسألة التقييم الشامل في سياق الإصلاح والتغيير الإداري، وهو التغيير السائد في وكالات منظومة الأمم المتحدة منذ زمن.

(٣) والموقف الذي اتخذنها بالنسبة إلى الويبو، والذي أكّدته فيما بعد الدول الأعضاء والأمانة، أو أن التوجّه العام الذي وضعه الخبير الخارجي في التقرير النهائي للتقييم الشامل، ولا سيما الإجراءات التي أوصى باتخاذها، يرسي قاعدة للبدء في تطبيق برنامج متكامل للتحسينات المؤسسية. وجاء ذلك متمشيا مع الترحيب الذي لقيه التقرير لدى الأمانة.

(٤) وذاك هو الإطار الذي فيه توصلنا إلى نتائجنا وتوصياتنا حول مشروع البرنامج والعرض البياني (شرائح باوربوينت) الذي قدّمته الأمانة خلال اجتماعنا السابع.

(٥) ويجدر التذكير بأن عددا من المبادرات التي اتخذتها الأمانة كانت قد ابتُدئت قبل صدور التقرير النهائي للتقييم الشامل. ونظنّ أن هناك اتفاقا على أن تلك المبادرات وغيرها لا تشكل في حدّ ذاتها برنامجا متكاملا وشاملا للتغيير المؤسسي.

(٦) ولذلك، لا بدّ من التأكيد على ثلاثة عناصر كبرى من الإصلاح والتغيير وهي كما يلي:

- القيادة والإدارة؛
- والموارد البشرية؛
- وإجراءات المنظمة وأنظمتها.

(٧) وأما مشروع البرنامج الذي عرضته علينا الأمانة في ٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ لا يفي، كما هو مبيّن في تقريرنا، بالشروط التي تجعل منه برنامجا متكاملا للتغيير المؤسسي على أساس جملة من المعايير ليكون مفصلا وقابلا للقياس وسهل البلوغ وواقعيا ومحترما للمهل ومتسقا، كما أنه لا يحتوي على خريطة طريق لتنفيذ البرنامج مع بيان المتطلبات من حيث التنظيم والموارد.

(٨) وإننا ندرك القيود التي تحيط بالأمانة ومن بينها المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها إلى غاية تعيين مدير عام جديد، والتأخر في الموافقة على البرنامج والميزانية فضلا عن ضيق الوقت. وقد ناقشنا ذلك بإسهاب مع لجنة برنامج التحسينات المؤسسية في اجتماعنا الأخير. ولا يمكن أن "يظل الحال على ما هو عليه". ولا يكفي الاقتصار على المبادرات الجارية. وكما ذكرنا في تقريرنا السابق، فإن تلك المبادرات محفوفة بتحديات ومخاطر لا يستهان بها، ولا بدّ من الاحتراس في إدارتها. وما يزيد المسألة تعقيدا ضرورة الجمع فيما بين تلك البرامج وإدماجها. ولذلك، فإننا نعتقد أن بوسع الأمانة ولا سيما الإدارة العليا، بفضل ما لديها من خبرة وما يتاح لها من موارد داخلية وربّما خارجية أيضا، أن تحرز مزيدا من التقدم في وضع برنامج متكامل للتحسينات المؤسسية وتنفيذه.

وفي الختام، سوف نجتمع يوم الاثنين من الأسبوع القادم وسنواصل العمل على استعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات التقييم الشامل وقرار الجمعية العامة والنظر في الإجراءات اللازمة في المستقبل. وسنقدّم تقريرا رسميا إلى لجنة البرنامج والميزانية. وسيغطي ذلك التقرير اجتماعينا السابع والثامن.

[يلي ذلك المرفق الثالث]

ANNEX III

المرفق الثالث

قائمة المختصرات

ERP	Enterprise Resource Planning	التخطيط للموارد المؤسسية
FRR	Financial Regulations and Rules	النظام المالي ولائحته
HRMD	Human Resources Management Division	إدارة الموارد البشرية
IAOD	Internal Audit and Oversight Division	شعبة التدقيق الداخلي والرقابة
ICT	Information and Communication Technologies	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IPSAS	International Public System Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
OIP	Organizational Improvement Program	برنامج التحسينات المؤسسية
OIPC	Organizational Improvement Program Committee	لجنة برنامج التحسينات المؤسسية
PAS	Performance Appraisal System	نظام تقييم الأداء
PwC	PricewaterhouseCoopers	مؤسسة برايس–ووترهاوس–كوبرز

[نهاية المرفق الثالث والوثيقة]

A

ويبـــو

WO/AC/7/2
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٧/١٢/١٨

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة الويبو للتدقيق

الاجتماع السابع

جنيف، من ٣ إلى ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧

التقرير

١- انعقد الاجتماع السابع للجنة الويبو للتدقيق (والمشار إليها في ما يلي بكلمة "اللجنة") في الفتـــرة من ٣ إلى ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧. وحضر الاجتماع السادة خليل عيسى عثمـــان (الـــرئيس) وبيتر زيفنبرغن (نائب الرئيس) وجيفري دراج وغونغ يالين وجورج حداد وأكوتي جونـــسون وأكـــيم أولاديليه وإيغور شيرباك وجيان بييرو روز.

٢- واعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال (المرفق الأول).

٣- وأطلع الرئيس اللجنة على المداولات التي جرت أثناء الاجتماعات التالية: الفريق العامل التابع للجنة البرنامج والميزانية، الذي انعقد يوم ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، بشأن مراجعة مواصفات ولايـــة لجنة التدقيق والنص المعدّل لميثاق الويبو للتدقيق الداخلي، والدورة الثانية عـــشرة للجنـــة البرنـــامج والميزانية، التي انعقدت في الفترة من ١١ إلى ١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، وسلسلة الاجتماعات الثالثـــة والأربعون لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو، التي انعقدت في الفترة من ٢٤ ســـبتمبر/أيلـــول إلـــى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد الأخير، كان رئيس اللجنة قد شارك فـــي مـــداولات رئيس الجمعية العامة وأصدقاء الرئيس حول البند ١٢ من جدول الأعمال "تقرير المدقق الداخلي للويبو الصادر منذ الجمعية العامة الأخيرة [يحال إلى أصدقاء الرئيس]".

٤- وبلّغ الرئيس اللجنة بأنه قد اتصل برئيس الجمعية العامة مقترحا اجتماع اللجنة معه أثناء انعقاد الاجتماع السابع للجنة، على أن رئيس الجمعية العامة كان لسوء الحظ خارج جنيف أثناء ذلك الأسبوع.

٥- وشرحت رئيسة لجنة التنسيق، الدكتورة هيلدي يان سكوربن، وهي نائبة الممثل الدائم للنرويج لدى مكتب الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح في جنيف، آخر التطورات ولا سيما ما يتعلق بقرار المدير العام تقديم عملية الترشيح والتعيين في منصب المدير العام، وأطلعت اللجنة أيضا على حصيلة الاجتماعات التي عقدها رئيس الجمعية العامة ورئيسة لجنة التنسيق ومنسقو المجموعات الإقليمية. وأكدت اللجنة للدكتورة سكوربن التزامها بالإسهام في ضمان سلاسة الفترة الانتقالية، في حدود ولايتها.

٦- وتعرب اللجنة عن رغبتها في الاجتماع برئيس الجمعية العامة ورئيسة لجنة التنسيق ومنسقي المجموعات الإقليمية في اجتماعها المقبل المنعقد في فبراير/شباط ٢٠٠٨.

البند الأول من جدول الأعمال: التدقيق الداخلي والرقابة

٧- حصلت اللجنة على الوثائق التالية من أمانة الويبو:

التدقيق الداخلي والرقابة

- مذكرة من مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة، السيد نيك ترين، إلى رئيس اللجنة، بتاريخ ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧؛
- ونسخة عن رسالة من السيد ترين إلى مراجع الحسابات الخارجي، السيد نيير، بتاريخ ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧؛
- ونظام التخطيط للتدقيق الداخلي في الويبو.

التوصيات المتعلقة بالرقابة مع عرض للتنفيذ الجاري

- مذكرة من السيد ترين إلى رئيس اللجنة، بتاريخ ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧؛
- وقائمة بالتوصيات المتعلقة بالرقابة مع عرض للتنفيذ الجاري، بتاريخ ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٨- واستفادت اللجنة من معلومات وشروح قدمها شفهياً كل من مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة، السيد ترين، والمراقبة المالية والمديرة التنفيذية، السيدة كارلوتا غرافينيا، حول تأثير التوصيات في الميزانية وتلزيم الأعمال.

٩- ملاحظات:

التدقيق الداخلي والرقابة

(أ) أعربت اللجنة عن قلقها الشديد من أن افتقار الشعبة إلى العدد الكافي من الموظفين لا يزال كبيرا بالرغم من استكمال إجراءات توظيف محقق، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مباشرة على أنشطة الشعبة؛

(ب) ولاحظت اللجنة أن الأموال المتاحة للمناصب الشاغرة لم تستخدم بشكل مرضٍ، على ما يبدو، لتلزيم أعمال الشعبة؛

(ج) ولاحظت اللجنة أن الخطة التي قدمها مدير الشعبة لم تشر إلى أنشطة التقييم والتحقيق والتفتيش أو إدارة أعمال التدقيق والنهوض بالإدارة الجيدة. ولاحظت أيضا أن الخطة تفتقر أيضا إلى المعلومات بشأن الميزانية كما تفتقر إلى معلومات عن إعداد أدلة الشعبة، واقتصرت عامة على شؤون التدقيق البحت؛

(د) وأعربت اللجنة عن استيائها من أن الشعبة لا تعمل وفقاً لولايتها واحتياجات المنظمة في الواقع وستكون عاجزة عن ذلك في المستقبل القريب؛

(هـ) واتفق مدير الشعبة مع اللجنة على الحاجة إلى النظر في توخي المزيد من التحسينات في ميثاق التدقيق الداخلي لتوضيح الإجراءات التي يجب اتباعها في أعمال التدقيق التي قد تشمل المدير العام وربما مسؤولين آخرين في مناصب عليا.

التوصيات المتعلقة بالرقابة مع عرض للتنفيذ الجاري

(أ) أحاطت اللجنة علما بالتحسينات الإضافية المدخلة على نظام المتابعة بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة، كما أوصت به اللجنة في اجتماعها السادس (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧) وأعربت عن قلقها المستمر من كفاية الضمانات المقدمة وتحديد المشكلات؛

(ب) وأكد مدير الشعبة للجنة أن شعبته ستظل مسؤولة عن نظام المتابعة وأخطرها بأن المديرين يبدون تعاونا متزايدا في هذا الشأن ويعون الحاجة إلى تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة.

١٠- وتوصي اللجنة بما يلي:

(أ) أن تستهل الأمانة في إجراءات معجلة لشغل المناصب الشاغرة وأن يعمد مدير الشعبة بدعم من المراقِبة المالية، بانتظار ذلك، إلى تعزيز التلزيم في ما يخص أعمال الشعبة والاستعانة بموظفين مؤقتين؛

(ب) وأن يولي مدير الشعبة أولوية أكبر لاستكمال أدلة الشعبة مستعيناً قدر الإمكان بالمراجع التي استحدثتها منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة؛

(ج) وأن يقدم المدير العام للشعبة نسخة معدلة عن خطة برنامج الشعبة إلى اللجنة في اجتماعها المقبل في فبراير/شباط ٢٠٠٨؛

(د) وأن يعد مدير الشعبة مشروعاً جديداً من الأحكام التي تضاف بعد ذلك إلى ميثاق التدقيق وتتناول الحالات الخاصة التي قد تشمل المدير العام وغيره من كبار المسؤولين؛

(هـ) وأن يعطي مدير الشعبة، بالاشتراك مع المديرين المسؤولين، ضمانات بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة تنفيذا فعليا.

البند ٢ من جدول الأعمال: مشروع البناء الجديد

١١- حصلت اللجنة على الوثائق التالية من أمانة الويبو:

تقارير مرحلية

- الوثيقة WO/PBC/12/7 – تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد، بتاريخ ١٧ أغسطس/آب ٢٠٠٧، مرفوع إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثانية عشرة المنعقدة من ١١ إلى ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧؛
- والوثيقة WO/GA/34/11 – تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد، بتاريخ ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، مرفوع إلى الجمعية العامة للويبو المنعقدة في دورتها الرابعة والثلاثين (الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة) من ٢٤ سبتمبر/أيلول إلى ١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧؛
- وتقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد، بتاريخ ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ من إعداد السيد بتي رئيس لجنة البناء والسيدة بوتيون أمينة لجنة البناء؛
- وإضافة إلى التقرير المرحلي عن مشروع البناء الجديد (٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧) بتاريخ ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، من إعداد السيد بتي رئيس لجنة البناء والسيدة بوتيون.

ميثاق البناء الجديد

- ميثاق مشروع البناء الجديد، الصيغة السادسة، بتاريخ ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، من إعداد السيد بتي والسيدة بوتيون؛
- وميثاق مشروع البناء الجديد، يُظهر مواطن الاختلاف بين الصيغة الخامسة والصيغة السادسة، بتاريخ ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، من إعداد السيد بتي والسيدة بوتيون.

دراسات المخاطر

- دراسة الويبو للمخاطر، الصيغة الرابعة، بتاريخ ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، من إعداد السيد بتي والسيدة بوتيون؛

- ودراسة الهيئة القيادية للمشروع بشأن المخاطر، بتاريخ ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، من إعداد شركة بوركهارت ("القيادة").

تقارير شهرية للقيادة

تقارير شهرية للقيادة من يونيه/حزيران إلى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

التدقيق في مشروع البناء الجديد

الوثيقة A/43/INF/6: تدقيق مؤقت من إعداد مراجع الحسابات الخارجي لمشروع تشييد مبنى إداري جديد ومخزن إضافي – متابعة لتقرير التدقيق لسنة ٢٠٠٦، بتاريخ ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، مرفوع إلى الجمعيات الثالثة والأربعين للدول الأعضاء في الويبو، المعقودة من ٢٤ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧.

١٢- وحظيت اللجنة بالمزيد من المعلومات والشرح الشفهي من السيد بتي والسيدة بوتيون أمينة لجنة البناء ومن المدير العام للمشروع السيد جان-دانيال فير والمدير المساعد للمشروع، السيد جان-نويل ألاتير، من شركة بوركهارت ("القيادة"). وأطلعت اللجنة أيضا على التقدم المحرز والذي يُشير إلى أن مشروع البناء الجديد جارٍ على قدم وساق وفقا للجدول الزمني المحدد.

١٣- وإذ أشارت اللجنة إلى البيانات الواردة في الفقرتين ٩ و٢٠ من التقرير المؤقت لمراجع الحسابات الخارجي (الوثيقة A/43/INF/6)، أكدت من جديد أنها لا تشرف على المشروع. وقالت إن اللجنة لم تساهم في أي مهام تنفيذية ولا تساهم فيها ولن تساهم، لأنها من مسؤولية الأمانة وصلاحيتها. وليست للجنة أي سلطة مالية على المشروع ولا يمكنها بالتالي أن تتدخل في إدارته المالية. وقد كلفت الدول الأعضاء اللجنة برصد التقدم المحرز في تنفيذ المشروع من خلال اجتماعاتها الفصلية وإسداء المشورة عن طريق لجنة البرنامج والميزانية.

١٤- ولاحظت اللجنة ما يلي:

(أ) قدمت لجنة البناء، في الوثيقة الإضافية للتقرير المرحلي، ميزانية موحدة ومفصّلة لمشروع البناء الجديد بمبلغ يناهز ١٦٤ مليون فرنك سويسري بالإجمال، عدا الاقتراح الداعي إلى تخصيص احتياط للنفقات الطارئة بمبلغ قدره ٢٦٠ ٨٨٦ ٧ فرنكا سويسريا ليبلغ المجموع المرتقب ١٧٢ مليون فرنك سويسري؛

(ب) وكان مراجع الحسابات الخارجي، في متابعته للتدقيق الذي أجراه في مشروع البناء الجديد سنة ٢٠٠٦ (الوثيقة A/43/INF/6) قد قدر تكاليف البناء بمبلغ ١٧٩ مليون فرنك سويسري، بما في ذلك الاحتياط المشار إليه في البند (أ) أعلاه؛

(ج) وكانت الدول الأعضاء قد وافقت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ على مبلغ مالي إجمالي لمشروع البناء الجديد قدره ١٢٥ مليون فرنك سويسري، عدا تكاليف شراء قطعة الأرض بمبلغ ١٣,٥ مليون فرنك سويسري وتكاليف مسابقة الهندسة المعمارية بمبلغ ١,٧ مليون فرنك سويسري سبق تسديدهما، على أن يُموَّل المبلغ المتبقي بمقدار ١١٤ مليون فرنك سويسري بقرض مصرفي.

١٥- ولأغراض التوضيح، توصي اللجنة بما يلي:

(أ) أن تُعدَّ الأمانة مراجعة نهائية للميزانية المقدرة ما أن يبرم الاتفاق مع المقاول العام الذي ترسو عليه المناقصة على العقد الذي يحدد فيه ثمن المشروع، مع تكلفة تمويل القرض من المصرف المختار. وينبغي التمييز بين التكاليف التي سبق تكبدها وتسديدها وتلك التي ينبغي تمويلها لاحقا؛

(ب) وأن يُعدَّ عرض مقارن يشرح مواطن الاختلاف بين الميزانية المعدلة النهائية التي ستعدها لجنة البناء على سبيل التقدير وميزانية مراجع الحسابات الخارجي؛

(ج) وأن تُعدَّ الأمانة بيانات حول ما يلي:

"١" كيف ستمول تكاليف المشروع غير المشمولة بالقرض المصرفي؛

"٢" وما هي النفقات التي ينبغي أن توافق عليها الدول الأعضاء مع تحليل للفترات والبرامج المشمولة بالميزانيات والتي تأثرت بتلك النفقات أو ستتأثر بها؛

"٣" وكيف ستؤخذ التكاليف الفعلية والمرتقبة في الحسبان.

البند ٣ من جدول الأعمال: تقرير التدقيق المعلوماتي

١٦- تسلمت اللجنة الوثيقة التالية من أمانة الويبو:

الوثيقة A/43/INF/5: "تقرير التدقيق المعلوماتي" بتاريخ ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ والمرفوع إلى الجمعيات الثالثة والأربعين للدول الأعضاء في الويبو، من ٢٤ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧.

١٧- وحظيت اللجنة بمعلومات شفهية إضافية أدلى بها المدير المسؤول عن المعلوماتية في شعبة تكنولوجيا المعلومات، السيد نيل ويلسن.

١٨- ولاحظت اللجنة ما يلي:

(أ) يُشير كل من تقرير التدقيق المعلوماتي والتقرير النهائي الذي أعدته مؤسسة برايس-ووترهاوس-كوبرز بشأن التقييم الشامل باستفاضة إلى نظام التخطيط للموارد المؤسسية الذي اقترحته الأمانة على الدول الأعضاء في الويبو لتنظر فيه في سياق إمكانية استخدام احتياطيات المنظمة (الوثيقة WO/PBC/12/4(c)). ونظرا إلى وقع هذا النظام على البرنامج المتكامل للتحسينات المؤسسية وإجراءات المراقبة الداخلية على الاستخدام المناسب للموارد ورفع التقارير عن الإدارة والتدقيق وغيرها من المعلومات إلى الدول الأعضاء، قررت اللجنة أن تستعرض الوثائق المخصصة لنظام التخطيط المذكور التي أعدتها الأمانة، في اجتماعها المقبل؛

(ب) وقد تم رفع اقتراحات لتحسين نظامي المعلوماتية الخاصين بمدريد ولاهاي إلى الدول الأعضاء لتنظر فيها في سياق إمكانية استخدام الاحتياطيات وقد وافقت جمعية اتحاد مدريد على ذلك المشروع؛

(ج) ولم يكن تقرير التدقيق المعلوماتي يرمي إلى استعراض أوضاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل، من تطبيقات وتكنولوجيا وأمن المعلومات. ولكن، نظرا إلى ترابط تلك التطبيقات، تطرق التقرير أيضا إلى مشروع التخطيط الآنف ذكره وقضايا أخرى؛

(د) وكما ورد في التقرير النهائي للتقييم الشامل، فإن نجاح برنامج التحسينات المؤسسية يعتمد إلى حد كبير أيضا على بنى تحتية فعالة وحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٩- ولاحظت اللجنة أيضاً ما يلي:

(أ) تعتمد الويبو، بالنظر إلى طبيعة عملها، على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنجاز أعمالها الأساسية أكثر من العديد من منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تدعم فيها تلك التكنولوجيا أتمتة المكاتب وإدارة الوثائق والشؤون الإدارية بشكل رئيسي؛

(ب) ولا بد من دعم أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة ببنى تحتية مناسبة وموثوقة وفعالة وفريق من الموظفين الكفء؛

(ج) ويضم مجلس المعلوماتية المنشأ مؤخراً مديرين من الأقسام التي تضطلع بالأعمال الأساسية ومن شأن ذلك أن يخفف شيئا ما من الصعوبات الناجمة عن المهام المزدوجة المعهودة إلى السيد ويلسن.

(د) ويجعل توزيع المسؤوليات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إدارات شتى من الصعب تكوين نظرة شاملة موحدة للموارد البشرية والمالية المخصصة لهذا المجال في المنظمة؛

(هـ) ولم تحتوِ التعليقات التي أدلى بها المديرون المسؤولون في الويبو بشأن توصيات مراجع الحسابات الخارجي والواردة في تقرير الشعبة بشأن التوصيات المتعلقة بالرقابة ووضع تنفيذها الراهن، أي تقديرات للتكاليف المرصودة في الميزانية لتنفيذ تلك التوصيات؛

(و) ونظراً للتقييدات المفروضة على الميزانية في الماضي القريب، لم تواكب البنية التحتية المخصصة لهذا الشأن في المنظمة التقدم التكنولوجي. ولعل من الممكن استثمار الأموال في هذا المجال بعد إقرار مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. على أن السيد ويلسن قال في هذا الصدد إن ذلك لن يمكّن المنظمة من الاستثمار في تكنولوجيا جديدة بالحد المطلوب؛

(ز) وتعترض تطبيق التكنولوجيا الجديدة صعوبات أيضاً بسبب ما أورده تقرير التقييم الشامل النهائي من عدم كفاية المهارات المتاحة في المنظمة في المجالات التقنية وفي صفوف مستخدمي التكنولوجيا. وأُشير بوجه خاص إلى القلق الشديد من كفاءة موظفي إدارة الموارد البشرية المعتادين على تنفيذ الإجراءات يدويا، لدعم نظام من نوع نظام التخطيط للموارد المؤسسية.

٢٠- وتوصي اللجنة بما يلي:

(أ) أن يضاف تدريب جميع الموظفين ولا سيما المسؤولين، على تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في الخطة المتكاملة للتحسينات المؤسسية؛

(ب) وأن تعدّ العدة لتوفير تدريب متخصص للموظفين القائمين بالأعمال التقنية على نحو يكفل مواكبة مهاراتهم لمتطلبات التكنولوجيا الجديدة. وقد يستدعي ذلك التدريب الاستعانة بموظفين يحلون محل المتدربين تفاديا لنقص في الموظفين الضروريين لأداء الوظائف الأساسية؛

(ج) وأن تدرج الكفاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن الشروط الإلزامية في معظم حالات التوظيف والترقية إن لم يكن كلها؛

(د) وأن تولى عناية خاصة لرفع مستوى البنية التحتية وما يستدعي ذلك من تمويل لمواكبة التطورات التكنولوجية الجديدة وتنفيذ نظام معلوماتي للتخطيط للموارد المؤسسية؛

(هـ) وأن تعدّ الأمانة جدولاً مفصّلاً وموحداً لكل النفقات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بهدف تحديد وفورات الحجم التي يمكن تحقيقها لإعادة توزيع الموارد على نحو يكفل تحسين البنية التحتية والخدمات؛

(و) وأن تقدم الأمانة اقتراح نظام التخطيط للموارد المؤسسية مع بيان مكانه ضمن البرنامج المتكامل للتحسينات المؤسسية إلى اللجنة في اجتماعها المقبل المنعقد في فبراير/شباط ٢٠٠٨؛

(ز) وأن تقدم الأمانة استراتيجيتها بشأن تكنولوجيا المعلومات إلى اللجنة.

البند ٤ من جدول الأعمال: التقييم الشامل

٢١- حصلت اللجنة على الوثائق التالية من أمانة الويبو:

برنامج التحسينات المؤسسية

- خطاب تمهيدي من رئيس لجنة برنامج التحسينات المؤسسية، السيد بتي، إلى رئيس لجنة التدقيق بتاريخ ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧؛
- ومذكرة من المدير العام إلى مديري البرامج بشأن أعضاء لجنة البرنامج وولايتها؛
- ومشروع برنامج للتحسينات المؤسسية (عرض على الشاشة).

تنفيذ النظام المالي ولائحته

- خطاب تمهيدي من المديرة التنفيذية والمراقبة المالية، السيدة غرافينيا، إلى رئيس لجنة التدقيق، بتاريخ ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧؛
- ومذكرة من السيدة غرافينيا إلى المدير العام، بتاريخ ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، مع مرفقاتها؛
- وجدول بمعلومات وافية عن المهمات الرئيسية والموظفين المسؤولين ومواعيد تنفيذ النظام المالي الجديد ولائحته؛
- وبرنامج تدريبي وجدول زمني للتدريب في سنة ٢٠٠٨؛
- ووصف لمهمات الفريق العامل المعني بتنفيذ النظام المالي ولائحته؛
- وجدول أعمال وملخص للاجتماع الأول للفريق العامل المعني بتنفيذ النظام المالي ولائحته، الذي عقد في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٢٢- وقدم رئيس لجنة برنامج التحسينات، السيد بتي، إلى جانب أعضاء آخرين في لجنة البرنامج، عرضا لمشروع برنامج التحسينات المؤسسية؛

٢٣- وأحيطت اللجنة علماً بما يلي:

(أ) لم تنشأ لجنة برنامج التحسينات المؤسسية إلا في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ ولم يكن لديها بالتالي الوقت الكافي لإعداد خطة البرنامج؛

(ب) واعتمدت لجنة برنامج التحسينات في عرضها على مقاربة "على المستوى العالي" لخطة البرنامج ولم تقدم أي تقييم للموارد الضرورية؛

(ج) وكما ورد في الوثيقة WO/GA/34/12 "تعليقات الأمانة على التقرير النهائي للتقييم الشامل" الصادرة بتاريخ ١٧ أغسطس/آب ٢٠٠٧، فقد قيل إن الأمانة قد شرعت فعلا في بعض المبادرات للتحسين المؤسسي، وهي: "١" استراتيجية للموارد البشرية؛ "٢" والصيغة الجديدة للنظام المالي ولائحته؛ "٣" ونظام التخطيط للموارد المؤسسية؛ "٤" وتلزيم الأعمال؛ "٥" وتكنولوجيا المعلومات. وفي عرض لجنة برنامج التحسينات، أحيطت اللجنة علما بأن بعض التقدم قد أحرز في المجالات التالية:

"١" تنفيذ النظام المالي الجديد ولائحته؛
"٢" والاستعدادات لتطبيق نظام تقييم الأداء الجديد؛
"٣" وصياغة استراتيجية بشأن تكنولوجيا المعلومات.

(د) وقد بدأ تنفيذ النظام المالي الجديد ولائحته بموجب تعميم إداري (OI 42/2007). وقد فهمت اللجنة بأن من المعتزم تزويدها بتقرير شامل بشأن إدارة تنفيذ نظام التقييم الجديد سيرفع إلى اللجنة في اجتماعها المقبل في فبراير/شباط ٢٠٠٨. وفي ما يخص استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، من المتوقع صدور تقرير عن مجلس تكنولوجيا المعلومات قريبا؛

(هـ) وتبادر تساؤل من جانب الأمانة عن مدى إمكانية تحقيق تقدم فعلي في وضع البرنامج المتكامل للتحسينات المؤسسية وتنفيذه أثناء الفترة الانتقالية وحتى تعيين مدير عام جديد.

٢٤- ولاحظت اللجنة أن عرض لجنة برنامج التحسينات على الشاشة لا يفي بتوصيات اللجنة في اجتماعها السادس (الوثيقة WO/AC/6/2، الفقرة ٢٤)، كما أُقرت لاحقا بموجب قرار من الجمعية العامة للويبو في دورتها الرابعة والثلاثين (الدورة العادية الثامنة عشرة المنعقدة في الفترة من ٢٥ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧) (الوثيقة WO/GA/34/16، الفقرة ٣٤):

"(أ) أن تضع الأمانة برنامجا متكاملا شاملا من أجل التحسين المؤسسي وفق الخطوط والأولويات الموصى بها في التقرير النهائي لمؤسسة برايس-ووترهاوس-كوبرز وكما أقرت الأمانة بذلك في تقريرها (الوثيقة WO/GA/34/12). ولأن هذا البرنامج لن يكون معقدا فقط بل يرجح أن يمتد العمل فيه إلى عدد من السنوات، فإنه يتعين تصميمه على أساس جملة من المعايير ليصبح مفصلا وقابلا للقياس وسهل البلوغ وواقعيا ومحترما للمهل ومتسقا؛

(ب) ويتعين على الأمانة أن تجهز خريطة طريق لتنفيذ البرنامج مع وضع الشروط من حيث التنظيم والموارد. ويتعين أن تفحص اللجنة هذه الخريطة في اجتماعها المقرر عقده في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧؛"

٢٥- ورأت اللجنة أن العجز عن إحراز تقدم في وضع برنامج متكامل للتحسينات المؤسسية في الفترة الانتقالية وحتى تعيين مدير عام جديد من شأنه أن يحدث وقعا سلبيا على المنظمة.

٢٦- ولاحظت اللجنة أيضاً أن من غير الممكن تنفيذ برنامج متكامل للتحسينات المؤسسية بنجاح ما لم تحرص الأمانة على ما يلي:

(أ) أن تحظى بالتزام كامل من الإدارة والموظفين علماً بأن ذلك يقتضي رؤية متسقة أو مجموعة من الحلول البديلة المحددة كأهداف منشودة من برنامج التغيير؛

(ب) وأن تنشئ أولاً منطلقاً للتغيير يكون عبارة عن رسم بياني شامل لأعمال المنظمة يبيّن روابط العمل بين مختلف مهمات الموظفين؛

(ج) وتقف على القضايا المتعلقة بالقيادة والإدارة كما هي محددة في التقرير النهائي للتقييم الشامل؛

(د) وتقف على قضية وجود الموارد والكفاءات الضرورية لإنجاز برنامج متكامل للتحسينات المؤسسية؛

(هـ) وتقيم علاقة أوضح بين الإدارة القائمة على النتائج ونظام تقييم الأداء؛

(و) وتبيّن كيف ستؤدي أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقترحة دورها في التمكين من تنفيذ التحسينات المؤسسية (انظر أيضا الفقرة ٢٠(أ)).

٢٧- ولاحظت اللجنة أنه سيكون من الصعب الوقوف في الآن ذاته على مختلف المبادرات التي اقترحتها لجنة برنامج التحسينات المؤسسية وأن من المنتظر إجراء دراسات بمنهج "المسار الحاسم" لترتيب المبادرات بحسب الأولويات على أن تأتي تلك الدراسات في إطار إعداد خريطة الطريق.

٢٨- وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بقرار الجمعية العامة التالي (الوثيقة WO/GA/34/16، الفقرة ٣٤(ج)"٣"):

"وأن تدعو إلى عقد اجتماع مفتوح العضوية للدول الأعضاء في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٨، بغية النظر في الوثائق التي تقدمها الأمانة إلى لجنة الويبو للتدقيق ووفقا للفقرة الفرعية السابقة، بعد تعديلها حسب ما هو مناسب في ضوء أية تعليقات من لجنة الويبو للتدقيق."

٢٩- وتوصي اللجنة بما يلي:

(أ) أن تتناول لجنة برنامج التحسينات المؤسسية من جديد البرنامج المتكامل للتحسينات المؤسسية وتتقدم بخريطة طريق وفقا لقرار الجمعية العامة المقتبس في الفقرة ٢٤ أعلاه، إلى اللجنة في اجتماعها المقبل في فبراير/شباط ٢٠٠٨؛

(ب) وأن تكون اللجنة المذكورة مسلحة بما يناسب من الصلاحيات والموارد والكفاءات الضرورية لإنجاز المهمات المسندة إليها وأن ترفع تقريرا بهذا الشأن إلى اللجنة في اجتماعها في فبراير/شباط ٢٠٠٨؛

(ج) وأن تستند عملية وضع البرنامج المتكامل للتحسينات المؤسسية على مبادئ الانفتاح والمساءلة والنزاهة. وينبغي أن تقيم إدارة الويبو المسؤولة عن قيادة البرنامج، طيلة العملية، حوارا منتظما ومشاورات منتظمة مع الجهات التالية وترفع تقارير إليها:

"١" الدول الأعضاء (انظر الفقرة ٢٨ أعلاه)؛
"٢" وطاقم الموظفين، بما فيه مجلس جمعية الموظفين، من خلال القنوات الرسمية للتشاور بين الإدارة والموظفين؛
"٣" ولجنة الويبو للتدقيق.

٣٠- وتوصي اللجنة أيضاً بأن تدرج الأمانة ضمن دراسات "المسار الحاسم" وعملية التخطيط لخريطة الطريق ما يلي:

(أ) خيارات بديلة تنظر فيها الإدارة المقبلة بشأن البنية الإدارية للمنظمة لتواكب أفضل البنى المقبولة والأكثر شيوعا في منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) وضبط البنية التنظيمية وفقاً لبنية البرنامج وإصدار وثيقة تبيّن الهيكل التنظيمي مع توضيح الوظائف والمسؤوليات وسبل المساءلة لكل وحدة عمل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يبيّن الهيكل التنظيمي بوضوح تسلسل المسؤوليات بين وحدات العمل في المنظمة وجداول التوظيف المعتمدة بحسب عدد الوظائف ومستواها؛

(ج) ووضع خطط عمل سنوية لجميع الموظفين تكون أساساً لنظام تقييم الأداء؛

(د) وتطوير أنظمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بانتظار تنفيذ نظام للتخطيط للموارد المؤسسية إن أمكن:

"١" من شأنها أن تسهل العمل بالصلاحيات المالية المسندة إلى مديري البرامج ويضمن سلامة تلك المعاملات؛
"٢" وتسهّل الرقابة على جدول التوظيف وإقامة الروابط السليمة بين أعمال المنظمة ووظائف جميع الموظفين.

٣١- وتتوقع اللجنة الحصول على تقرير مرحلي بشأن كل بند من البنود المذكورة في الفقرة ٣٠ في الوقت المناسب لاجتماعها المقبل في فبراير/شباط ٢٠٠٨.

النظام المالي ولائحته

٣٢- قدمت المديرة التنفيذية والمراقبة المالية، السيدة غرافينيا، عرضاً أمام اللجنة عن النظام المالي الجديد ولائحته.

٣٣- وأحاطت اللجنة علماً بما يلي:

(أ) التعميم الداخلي (42/2007) بتاريخ ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ وخطاب بتاريخ ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ بشأن النظام المالي الجديد ولائحته كما هو نافذ اعتبارا من الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨؛

(ب) وجدول المهمات المعتزم إنجازها لتنفيذ النظام المالي الجديد ولائحته يبرز حجم المهمات وتعقيداتها؛

(ج) وأن المراقبة ستعمل أيضاً بمثابة مدير مالي تنفيذي إلى جانب عملها كمراقب مالي، وفقا للتعميم الداخلي (42/2007) وستكون مسؤولة عما يلي: ضمان إسداء المشورة المناسبة للمدير العام حول جميع المسائل المالية، ومسك سجلات وحسابات مالية سليمة، والحفاظ على نظام فعال للمراقبة المالية الداخلية.

٣٤- وضماناً للرقابة الداخلية، توصي اللجنة بما يلي، فضلاً عما ورد بشأن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة تحت البند الأول من جدول الأعمال وبشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت البند ٣ من جدول الأعمال أعلاه:

(أ) تدريب الموظفين لتسليحهم بالمهارات والدراية الضرورية لتطبيق النظام المالي الجديد ولائحته؛

(ب) وإيلاء العناية المناسبة للامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته؛

(ج) وإيلاء الاعتبار الجدي لتعيين مسؤول تنفيذي كبير لدى مكتب المراقب المالي لضمان الامتثال لإجراءات الويبو وجميع الأنظمة الأساسية واللوائح المطبقة.

٣٥- وستواصل اللجنة استعراض تنفيذ النظام المالي الجديد ولائحته في اجتماعها المقبل في فبراير/شباط ٢٠٠٨.

البند ٥ من جدول الأعمال: مسائل أخرى

(أ) مجلس جمعية الموظفين

٣٦- التقت اللجنة، نزولاً عند طلب مجلس جمعية الموظفين، برئيسة الجمعية، السيدة سالي يونغ، ونائبة الرئيسة، السيدة ألبا شتينر، اللتين قدمتا للجنة نسخة عن نشرة الجمعية الإخبارية بتاريخ ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ ومذكرة داخلية من مجلس جمعية الموظفين إلى المدير العام بتاريخ ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٣٧- واستمعت اللجنة إلى عرض شفهي قدمته السيدتان يونغ وشتينر بشأن مضمون الوثيقتين وبعض المسائل الأخرى.

٣٨- وشملت المسائل المتناولة اللجنة الاستشارية المشتركة والمجالس الاستشارية المعنية بالترقيات وإجراءات اختيار الموظفين الجدد.

٣٩- وستستعرض اللجنة تلك المسائل وغيرها من المسائل المتصلة بالعلاقة بين الإدارة والموظفين، مع إدارة الويبو ومجلس جمعية الموظفين في ظل البند المتعلق بالتقييم الشامل من جدول الأعمال في اجتماعها المقبل في فبراير/شباط ٢٠٠٨.

(ب) عروض إعلامية وتوضيحية

٤٠- لم يكن بإمكان اللجنة أن تستفيد من أي عروض إعلامية أو توضيحية من مسؤولي الويبو في أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي ولشبونة. وستعد العدة لذلك أثناء اجتماعها المقبل في فبراير/شباط ٢٠٠٨.

(ج) الاجتماع المقبل

٤١- تعقد اللجنة اجتماعها المقبل في الفترة من ١٨ إلى ٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٨.

٤٢- ومن المتوقع أن يتضمن مشروع جدول أعمال اجتماع فبراير/شباط ٢٠٠٨ البنود التالية مع مراعاة ما قد تؤدي إليه مناقشات إضافية للجنة:

١- اجتماع مشترك مع رئيس الجمعية العامة ورئيسة لجنة التنسيق ومنسقي المجموعات الإقليمية

٢- (أ) اجتماع مشترك مع مراجع الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي واللجنة
(ب) التدقيق الداخلي والرقابة

٣- التقييم الشامل

٤- مشروع البناء الجديد

٥- التخطيط للموارد المؤسسية

٦- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٧- مسائل أخرى

[يلي ذلك المرفق]

المرفق

A

ويبـــو

WO/AC/7/1
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٧/١٢/٣

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة الويبو للتدقيق

الاجتماع السابع

جنيف، من ٣ إلى ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧

جدول الأعمال

من إعداد الأمانة

٥- التدقيق الداخلي والرقابة

٦- مشروع البناء الجديد

٧- تقرير التدقيق المعلوماتي

٨- التقييم الشامل

٩- مسائل أخرى

[نهاية المرفق والوثيقة]

[نهاية الملحق والوثيقة]